مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع البنكي في تحسين أداء البنوك الجزائرية على مستوى القومي للفترة (2004-2012)

أ/ بالعبيدي عايدة عبير[1]
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة – بسكرة-الجزائر-

الملخّص:

إن التطورات السريعة في النشاط المصرفي حاليا، والتي تتميز بتحرر الخدمات المصرفية وتطور استراتيجيات البنوك، أدى إلى ظهور كيانات جديدة للبنوك تقوم على أساس الاستثمار المباشر عبر مختلف البلدان في العالم، مما نتج عنها تطورا كبيرا في حركة رؤوس الأموال والاندماج في الأسواق المالية على الصعيد العالمي. هذه التغيرات ليست وليدة الصدفة، بل يعود ذلك للدور الكبير الذي لعبته ظاهرة التدويل في تطوير الأنظمة المالية والمصرفية على حد سواء.

وبما أن النظام المصرفي الجزائري جزء لا يتجزء من النظام المصرفي العالمي، فهو يعتبر من أهم قنوات التمويل للاقتصاد الوطني. وقد كان الهدف من إنشائه تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية المتبعة في الجزائر. وطالما أن التمويل يعتبر عملية مهمة للنهوض بالاستثمار تسعى إلى النمو الإقتصادي، فإن سياسة التمويل تتوقف بدورها على الإمكانيات المالية والمادية المتوفرة.

لقد كان التمويل في ظل الإقتصاد المركزي بالجزائر يخضع إلى إجراءات نقدية ومالية مخططة ومكيفة، لتحقيق أهداف السياسة الوطنية المتبعة آنذاك، الأمر الذي أدى إلى تقليص دور وحرية التمويل من قبل النظام المصرفي الجزائري للاقتصاد، حيث لوحظ النقص في فعالية هذه السياسة التمويلية ونجاعتها.

ومن أجل القيام بتطوير عملية التمويل وتجديد السياسة التمويلية بإخضاعها إلى مقاييس عالمية تؤدي إلى ترسيخ فعاليتها في المجتمع، بالإضافة إلى درجة تقدمها بهدف الوصول لازدهار وتيرة التنمية وانتعاش الاقتصاد الوطني، بدأت سلسلة الإصلاحات الإقتصادية لذلك، التي مست النظام المصرفي الجزائري بإعادة تنظيم الوظيفة المصرفية وفق مناهج اقتصادية شائعة في العالم بغية التفتح عليه، حيث فتحت هذه الإصلاحات أبواب الإستثمار للبنوك الأجنبية في الجزائر قصد توسيع مصادر التمويل وتنويعها، مما تسمح للمتعاملين الإقتصاديين في الوطن حرية أكبر في إيتاح فرص الاختيار التي تناسب أنشطتهم الإقتصادية والإمكانيات المتاحة لديهم، لتلبية حاجاتهم المالية والنقدية حتى يتسنى لهم إشباعها. وفي هذا الصدد تعالج الدراسة مدى مساهمة الاستثمار المباشر للبنوك الأجنبية في الجزائر في تمويل الاقتصاد الجزائري، لهذا فهي تهدف إلى إبراز حصة الإستثمار المباشر للبنوك الأجنبية في توفير الموارد التمويلية اللازمة لقطاعات الإقتصاد الجزائري، إذ أن هذه الأخيرة تقوم على ثلاثة محاور أساسية:

أولا: تقديم وتحليل الإطار المفاهيمي، إستراتيجيات وأشكال الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي.

ثانيا: تحليل دور الإصلاحات المصرفية في جذب الإستثمار المباشر للبنوك الأجنبية في الجزائر.

ثالثا: تقييم أداء البنوك في الجزائر من خلال دراسة مقارنة بين البنوك العمومية والأجنبية من ناحية التمويل من جهة ومن ناحية مؤشرات الربحية من جهة أخرى.

وكنتيجة توصلت الدراسة إلى أنه رغم التفوق عدد البنوك الأجنبية في القطاع المصرفي الجزائري الذي وصل في سنة 2012 إلى 13 بنك أجنبي مقابل 6 بنوك عمومية إلا أن إحتكار السوق المحلية بقي قائما من طرف البنوك العمومية بنسبة 86% مما يدل على افتقار السوق للمنافسة الحقيقية.

Le Résumé:

On assiste actuellement à des évolutions rapides dans le secteur bancaire qui se caractérisent, en particulier, par la libéralisation des services bancaires et l'évolution des stratégies adoptées par les banques. Les conséquences de ces changements ont bien conduit à

[1] **أستاذة مساعد "أ"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر

l'émergence de nouvelles entités bancaires basées sur l'investissement direct dans les différents pays dans le monde. Ceci a permis de soutenir un développement important des mouvements de capitaux et a facilité, également, aux banques et établissements financiers d'intégrer d'autres marchés financiers au niveau mondial. Ces changements ne sont pas le fruit du hasard mais plutôt l'une des conséquences du phénomène de l'internationalisation dans le développement des systèmes bancaires et financiers.

Le système bancaire algérien constitue une partie intégrante du système bancaire mondial, il est considéré comme un canal le plus important au financement de l'économie nationale. Le but principal de la création du système algérien est de réaliser les objectifs de la politique économique suivie en Algérie, tandis que le financement est considéré comme une opération importante pour l'accroissement de l'investissement pour le développement de l'économie nationale, la politique du financement se base elle-même sur des possibilités financières et physiques disponibles.

Le financement en Algérie a été soumis aux mesures monétaires et financières planifiées en vue de réaliser les objectifs de la politique nationale, ce qui amène au rétrécissement du rôle de financement auprès du système bancaire algérien, tout en constatant l'inefficacité de cette politique du financement.

A cet effet, l'Algérie a entamé une série de réformes économiques, notamment sur le système bancaire en vue de réorganiser la fonction bancaire selon des méthodologies économiques mondiales en se basant sur la politique de l'ouverture, ce qui a encouragé l'investissement direct des banques privées étrangères afin d'élargir et de diversifier les ressources de financement. Pour permettre aux agents économiques dans d'ouvrir le pays diverses possibilités de choix qui pour ainsi satisfaire les besoins financiers et monétaires d'où l'opportunité de leurs activités économiques et de leurs compétences disponibles.

Donc le développement de l'opération de financement et la rénovation de la politique de financement, ainsi que leur soumission aux critères mondiaux amènent à la mise en place de leur efficacité auprès du public en vue d'atteindre l'accroissement et le développement de l'économie nationale.

À cet égard, l'étude a porté sur la participation de l'investissement direct des banques étrangères en Algérie dans le financement de l'économie algérienne, pour cela, elle vise à mettre en évidence la part de l'investissement direct des banques étrangères sur la mise à disposition des ressources de financement nécessaires pour les secteurs de l'économie algérienne, que celle-ci est basée sur trois axes fondamentaux:

Premièrement: la présentation et l'analyse du cadre conceptuel, les stratégies et les formes de l'investissement direct étranger dans le secteur bancaire.

Deuxièmement: Analyser le rôle des réformes bancaires sur l'attraction de l'investissement direct des banques étrangères en Algérie.

Troisièmement: Evaluation de performance des banques en Algérie à travers une étude comparative entre les banques publiques et étrangères en termes de financement d'une part et d'autre part en termes des indicateurs de rentabilité.

En conséquence, l'étude a révélé que le nombre des banques étrangères dans le secteur bancaire algérien atteignait en 2012 le nombre 13 banque étrangère en revanche de six banques publiques et malgré cette supériorité le monopole du marché intérieur reste tenu par les banques publiques avec un taux dépassant les 86%, ce qui démontre l'absence d'une concurrence réelle sur le marché.

مقدمة:

نمت الدراسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة. هذا النمو الكبير راجع للزيادة في التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر، والبحث عن القوى التي تدفع للتكامل الاقتصادي والمالي المستمر للاقتصاد العالمي. ومع ذلك، فإن هذه الدراسات لم تولي اهتماما كبيرا لقطاع الخدمات وعلى وجه الخصوص الخدمات المالية. هناك سببان رئيسيان لهذه الثغرة: أولا: قد حققت النظرية فقط رؤى محدودة في قطاع الخدمات؛ ثانيا: مشاكل البيانات شديدة خاصة فيما يتعلق بالخدمات. هذا الخلل مزعج على نحو متزايد في ضوء الأهمية المتزايدة للخدمات في الإنتاج والتجارة والاستثمار.

أما بشأن القطاع المصرفي هناك نقص أكبر من المعلومات نظرا للإحصاءات الهزيلة ومتناثرة الوحيدة المتاحة على الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي، وعندما تم تحليل المشكلة، فقد كان التركيز حصرا على المصارف الأجنبية، في حين تم تجاهل الأقلية الاستثمارات في المؤسسات المالية المحلية. وعلاوة على ذلك، فإن معظم هذه الدراسات قد فحصت دور المصارف الأجنبية من منظور بنك أجنبي واحد، وتبحث عن أفضل استراتيجية النمو والاهتمام القليل جدا لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع المصرفي البلد المضيف. دراسات وطنية أخرى، بدافع المخاوف بشأن القدرة التنافسية المصرفية الخاصة في الخارج، وقد حقق نفوذهم في الأسواق الدولية. ولهذا فإن تواجد البنوك الأجنبية في السوق المحلية له عدة نتائج وإنعكاسات على البنوك المحلية للبلد المضيف من الممكن إبرازها واستنباطها من خلال هيكلة وبنية النظام المصرفي. وتبعا للإصلاحات البنكية التي قامت بها الجزائر لنظامها المصرفي، فإن تواجد البنوك الأجنبية يعتبر من الاستثمارات الأجنبية الحديثة التي سعت إليها في السنوات الأخيرة، من أجل النهوض والنمو بالاقتصاد الوطني لتحقيق الأهداف الاقتصادية، و في هذا الصدد تهدف الدراسة إلى **تحليل الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة الاستثمار المباشر للبنوك الأجنبية في الجزائر في تمويل الاقتصاد الجزائري؟**

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة معرفة مدى إمكانية قيام البنوك الأجنبية في الجزائر بدور الإستراتيجي في تمويل الاقتصاد الجزائري بالنظر إلى اعتبارها جزء لا يتجزأ من الجهاز المصرفي الجزائري.

أهداف الدراسة: تتمحور أهداف الدراسة حول توضيح مدى أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي الجزائري، وإبراز حصة الإستثمار المباشر للبنوك الأجنبية في توفير الموارد التمويلية اللازمة لقطاعات الإقتصاد الجزائري.

فرضية الدراسة: إن دخول للبنوك الأجنبية في القطاع المصرفي الجزائري يؤدي إلى توفير وتوزيع العادل للموارد التمويلية اللازمة لمختلف قطاعات الإقتصاد الجزائري.

I. الإطار المفاهيمي الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي:

وقد ركزت الدراسات السابقة على الأسباب التي أدت إلى التوسع في الخدمات المصرفية الدولية أساسا على حركة المصارف في مختلف البلدان المتقدمة على غرار الدراسات التي قام بها كل من غولدبيرغ (Goldberg) وجونسون (Johnson) سنة 1990؛ إيرساكي (Ursacki) وفيرتنسكي (Vertinsky) سنة 1992. على النقيض من ذلك، تعاملت عدد قليل جدا من الدراسات مع البلدان النامية والاقتصاديات الانتقالية، والغرض من التركيز على الاقتصاديات الانتقالية والبلدان النامية هو التحقيق في الآثار المترتبة على البلد المضيف، ودراسة ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي الاقتصاديات الانتقالية والبلدان النامية يوفر مزايا خاصة لهذه البلدان. وخصوصا أن البعض يرى أن دخول مصارف أجنبية يؤدي إلى زيادة الكفاءة وتطوير الأداء في مختلف مستوياته وعادة فإن تواجد مصارف أجنبية يؤدي إلى رفع معدلات النمو وإتاحة موارد التمويل للقطاعات الصغيرة.

1. مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر: " وهي الاستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها، أو نصيب فيها مما يبرر لهم حق الإدارة "[1]، يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل. ولتحديد الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر يستعمل معيارين:[2]

-**المعيار الأول دو صفة إحصائية:** فهو يسمح بقياس التدفقات السنوية للاستثمارات المباشرة بين الدول على أساس المعطيات الموجودة في موازين المدفوعات.

-**المعيار الثاني أكثر اقتصادية:** وهو يصف الاستثمار المباشر بإدارة مراقبة تسيير الفروع.

2. أسباب و فوائد الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي للاقتصاديات الانتقالية والدول النامية:

1.2. أسباب الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي: تختلف الاقتصاديات الانتقالية من حيث بيئاتها المصرفية الخاصة، تاريخ وهيكل اقتصادياتها، المحيط المصرفي في الاقتصاديات الانتقالية هو خاص لعدة أسباب أهمها: [3]

–في معظم الاقتصاديات الانتقالية تحافظ الحكومة على وجود انتشارا في القطاع المصرفي.

–افتقار البنية التحتية المالية والقانونية هي سمة مشتركة من الاقتصاديات الانتقالية.

–في المرحلة الأولى من التحول هناك مجموعات ضيقة نسبيا من الأعمال التجارية للعملاء المحتملين، على الرغم من أن بعض الأسواق لديها آفاق واعدة للغاية على المدى المتوسط والمدى الطويل.

–سوء أداء أسواق الائتمان في الاقتصاديات الانتقالية.

في حين أن ملامح المصارف الأجنبية في البلدان النامية ما يلي:[4]

المصارف الأجنبية في البلدان النامية أقل حساسية للظروف العامة للإقتصاد الكلي مقارنة بمصارف الدول المضيفة.

المصارف الأجنبية أقل تأثرا بالعديد من المؤشرات الإقتصادية الكلية، مثل تغير معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم، بالإضافة إلى تغيرات أسعار الفائدة الحقيقية ومدى تغير سعر الصرف

2.2. فوائد الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي: بالإضافة إلى الأسباب الخاصة المذكورة أعلاه بالنسبة إلى الاقتصاديات الانتقالية، فإننا نؤكد أن معظم الفوائد التي أقرتها الدراسات السابقة بدخول البنوك الأجنبية أصبحت أكثر أهمية في لآفاق الاقتصاديات الانتقالية. على سبيل المثال: [5]

–تحسين المحتمل لرأس المال البشري بسبب وجود البنوك الأجنبية هو ذو أهمية خاصة للاقتصاديات الانتقالية، والمهارات اللازمة للعمل المصرفي عادة ما تكون نادرة، وخاصة خلال السنوات الأولى من المرحلة الانتقالية.

–أما بالنسبة لزيادة المنافسة، ينبغي أن يوضع في الاعتبار أنه في بداية المرحلة الانتقالية، فمن البديهي أن إنشاء نظام مصرفي ذو مستويين ينتج عنه احتكار القلة لهيكل السوق المحلية تقريبا في جميع الاقتصاديات الانتقالية. وبالتالي فإن دخول المصارف الأجنبية يمكن له يقلل بشكل كبير من القوة السوقية للمصارف المحلية في بعض قطاعات السوق.

–إن الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية يعتبر أمر بالغ الأهمية بالنسبة للاقتصاديات الانتقالية التي تتمتع القليل جدا منها من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية خلال الفترة المخططة مركزيا.

–قد تنشأ الفوائد أيضا في مجال النظام المالي. فالاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤثر على السياسات التنظيمية وبشكل غير مباشر في تحسين كفاءة الإطار القانوني والتنظيمي من خلال تسهيل اعتماد المعايير الغربية للتنظيم المالي والإشراف عليها.

–يمكن للتدخل الأجنبي زيادة قوة المشاركة المالية البنوك عن طريق رسملة المؤسسات المحلية، ويساعد على حل الصعوبات الداخلية من خلال الاستحواذ على البنوك التي تعاني من المشاكل.

في حين من أهم الفوائد الإستثمار المباشر للمصارف الأجنبية في القطاع المصرفي للبلدان النامية ما يلي: [6]

–تطوير هيكل النظام المالي.

–تطوير الخدمات المالية وإبتكار خدمات مالية جديدة.

–توفير مناخ إستثماري أفضل، وزيادة الإستثمارات الأجنبية المباشرة غير المالية، أي في القطاعات الأخرى.

–الإرتقاء بمستوى الكفاءة.

–حسن إدارة الموارد المالية في المجتمع.

–تطوير البنية الإقتصادية بوجه عام.

3. حجج ضد إستثمار البنوك الأجنبية في الدول ذات الإقتصاديات الإنتقالية أو الدول النامية: على الرغم من الفوائد التي يأتي به دخول البنوك الأجنبية للدول المضيفة فإن بطبيعة الحال، هناك أيضا المخاطر والتكاليف المرتبطة بدخول الأجانب إلى القطاع المصرفي. ومع ذلك، فإن معظم الحجج لتقييد المشاركة الأجنبية في القطاع المصرفي المطروحة في الدراسات يبدو أن لديها أسس اقتصادية هشة ولم تؤكده الأدلة التجريبية الصارمة. ومرة أخرى تظهر بعض الحجج حتى أقل إقناعا والتي تشير إلى الاقتصاديات الانتقالية: [7]

– يستشهد أصحاب الحجة الرئيسية ضد المشاركة الأجنبية في القطاع المصرفي بالقضية المعروفة بـ "قضية الصناعات الناشئة" التي تنطوي على الخوف من سيطرة البنوك الأجنبية وخصوصا عندما يميل البنوك الأجنبية نحو استراتيجية الخدمات المصرفية للأفراد. وكذلك في بعض البلدان وربما في الاقتصاديات الانتقالية قد يكون المودعين المزيد من الثقة في الأمن المقدم من البنوك الأجنبية، والملحوظ أن وضع البنوك المحلية خاصة الجديد منها هو وضع غير ملائم. ومع ذلك، فمن المرجح أن البنوك الأجنبية تجد صعوبة أكبر لدخول أسواق التجزئة في السنوات الأولى من الفترة الانتقالية، وذلك أساسا بسبب الحواجز المعلومات. و بالتالي، من خطر الهيمنة إن وجد، والذي قد يحدث فقط في المدى البعيد، عندما يكون للبنوك المحلية ما يكفي من الوقت للتكيف مع مستوى أعلى من المنافسة.

– والحجة الثانية هي أن الحكومات هي أكثر قدرة على السيطرة على البنوك المحلية مقارنة مع البنوك الأجنبية. ومع ذلك، فإن صحة هذا البيان يبدو أقل إقناعا لآفاق بلد يمر بمرحلة انتقالية. نظرا لضعف النظام القانوني وإلى ارتفاع حالة عدم اليقين وحسن التقدير في تفسير وتطبيق القوانين والأنظمة القائمة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية - فمن المحتمل جدا أن البنوك الأجنبية العاملة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية سوف تكون أكثر حذرا وحذرا في مراقبة الأنظمة السياسة المحلية من البنوك الأجنبية في البلدان الأخرى. علاوة على ذلك، يمكن لمنظمي البنوك في الاقتصاديات الانتقالية تطبيق قواعد للبنوك الأجنبية الجديدة الداخلة، ولكن للقيام بذلك، تلتقي بالمزيد من الصعوبات مع المصرفيين المحليين ذوي القوة سياسية.

– والمسألة الثالثة هي تدفق رأس المال. إذ يكمن الخطر هنا في أن البنوك الأجنبية قد تنافس على الودائع المحلية وتوجيه الأموال إلى خارج البلاد، وذلك بفضل علاقاتها الوثيقة مع المجتمع المالي الدولي. مرة أخرى هذا القلق يميل إلى أن يكون أكثر من التأكيد في الدراسات، وأدلة مقنعة على وجود سلوك أكثر تقلبا من البنوك الأجنبية.

– والسبب الرابع له علاقة مع هيكل محفظة البنوك الأجنبية مقابل البنوك المحلية. في الاقتصاديات الانتقالية، قد يكون للبنوك الأجنبية بعض صعوبة في تقييم القطاع الخاص الناشئ، خصوصا المؤسسات الصغيرة؛ على العكس، قد تكون البنوك الأجنبية أكثر اطلاعا على الشركات متعددة الجنسيات ويمكن بالتالي الإطلاع على الأموال مباشرة إلى الشركات التابعة المحلية للشركات متعددة الجنسيات على عكس الشركات المحلية.

– أخيرا، يستند حجة لصالح ممارسة التمييز في مسألة المعاملة بالمثل كأداة للمساومة محتملة لتأمين معاملة أفضل للبنوك المملوكة محليا في الأسواق الخارجية. وينبغي أن تكون هذه الحجة حتى أقل أهمية في حالة الاقتصاد الانتقالي، لسببين. الأول، هو أن البنوك المحلية في الاقتصاديات الانتقالية هي عادة ليست قوية وكبيرة وليس لديها خبرة كافية للنظر في التوسع في الخارج. أما الثاني، هو أن الجزء الأكبر من الروابط الاقتصادية والمالية في الاقتصاديات الانتقالية خاصة الأوروبية الكبرى هي مع دول الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فيما يتعلق بمسألة المعاملة بالمثل يفقد أهميته نظرا للمبادئ المالية للاتحاد الأوروبي على الخدمات المصرفية بين دول الاتحاد الأوروبي.

و في العموم و على أساس الاعتبارات المذكورة أعلاه، وتحقيق مكاسب في الكفاءة بالنسبة للاقتصاد ككل، والمستمدة من التحرير المالي الذي يسمح للبنوك الأجنبية بالعمل في بلد يمر بمرحلة انتقالية، ينبغي أن تفوق أي تكلفة أو المخاطر المرتبطة مع الوجود الأجنبي في القطاع المصرفي.

أما الرأي المعارضين لتواجد البنوك الأجنبية في الدول النامية تمثل فيما يلي :[8] أن تواجد المصارف الأجنبية من شأنه سيطرة هذه المصارف على فرص الربح فقط، دون مساندة حقيقية للإقتصاد القومي، إستنادا إلى أن المصارف الأجنبية ربما تكون قادرة على إختيار وإجتذاب صفوة العملاء تنفيذا لسياسة إنتقاء العملاء، والتي من شأنها ترك المصارف المحلية لتتولى خدمة بقية العملاء المحليين ذوي المخاطر العالية إئتمانيا، علاوة على قدرتها على الإنسحاب – أو على الأقل إعادة ترتيب أولوياتها سريعا- عند حدوث أي أزمات مالية أو إقتصادية.

II. إستراتيجيات وأشكال الإستثمار الأجنبي المباشر للبنوك

1. إستراتيجيات البنوك للإستثمار في الخارج: تتبع البنوك معايير و أساليب لإستثمارها في الخارج، يمكن عرضها في ما يلي:

1.1. مقاييس تنمية البنوك بالخارج: أربعة معايير تؤثر على المكانة الاستراتيجية للبنك لمواجهة تدويل نشاطه:[9]

- في الواقع يمثل تاريخ المؤسسة في المسائل الدولية العامل الأكثر تأثيرا. كما يعطي تعقيد الأسواق وقوة المنافسة بلا شك فائدة كبيرة للمؤسسات الموجودة قبلا، وتعرقل الداخلين الجدد.

- يرتبط المعيار الثاني بـ "الكتلة المنتقدة" للمؤسسة المعنية، بمعنى وزنها في مختلف البلدان، على مختلف الأسواق، وحتى في بعض الأنشطة.

إن هذا المفهوم للوزن النسبي هو بالأحرى أهم من أي مؤسسة بنكية مهيمنة حقا. في أوروبا، لا يوجد أي البنك يملك حصة من السوق أكبر من 2٪، بينما في القطاعات الاقتصادية الأخرى، أين نجد ظواهر تركز قديمة (المواد الغذائية، والسيارات)، إذ تقترب حصصها في السوق 25 أو 30٪ ليست قليلة.

- يرتبط معيار آخر في بعض الأحيان بالمعيارين السابقين، إذ يتعلق هذا المعيار بصورة المؤسسة، خصوصا بالخارج. كما هذا المعيار ذاتي، لذا فهو مضلل في بعض الأحيان، ويمكن أيضا أن يستكمل بعناصر أكثر موضوعية مثل التسعير (التصويت) للمؤسسة في الأسواق.

- وأخيرا، فإن المعيار الأخير يتعلق بتمكن البنك من (أو بعض) النشاطات الدولية.

هذه المعايير الأربعة ضرورية للتنمية الجيدة بالخارج، ويمثل أي غياب الكلي أو الجزئي لها عقبة لا يمكن التغلب عليها.

2.1. أساليب تنمية البنوك بالخارج: يمكن تقسيم إستراتيجيات أو أساليب تنمية البنوك بالخارج إلى إستراتيجيات الدفاعية وإستراتيجيات الهجومية وفق طرق مختلفة اعتمادا على المعايير المذكورة سابقا إلى ما يلي:[10]

أ. إستراتجيات دفاعية: فهي السعي لتعزيز مكانة الالبنك في الأماكن الداخلية أو الخارجية. يمكن لهذه الاستراتيجية أن تتخذ شكلين:

- إشتياح السوق المحلية والإستثمار الأجنبي في مواقع الأكثر ربحية.
- وقف مؤقت لأي تنمية لتعزيز ولدمج جميع وسائل المؤسسة في انتظار انتعاش محتمل للتنمية.

ب. إسنراتيجيات هجومية: أنها يمكن أن تتخذ أربعة أشكال:

- ترتكز إستراتيجية البنك الدولية حول إرادة واضحة للتنمية على محاور الكبيرة. إذ تنطوي على تكاليف كبيرة (إقامة فروع أو إعادة شراء شبكة فروع في الخارج) التي هي الآن عائقا كبيرا.
- قد تتكون الإستراتيجية الهجومية الثانية من مشروع تطوير مركز على بعض المنتجات المتخصصة ذات القيمة المضافة والذي البنك لديه إتقان معين (معيار التخصص).
- وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تذهب التنمية من خلال إستراتيجية التحالف. ومع ذلك، إذا كانت تكلفة هذا النمط من التنمية منخفضة، فإن إستمراريتها وربحيتها غالبا ما تكون عشوائية جدا.
- والنوع الأخير من إستراتيجية هجومية يمكن أن تسمى بالإختبار الحركي، هذا يتعلق بالبنك لإيجاد مكانته في السوق بأقل تكلفة في بعض البلدان أو في بعض النشاطات لتحليلها في العمق و للسيطرة إذا لزم الأمر، ليزيد من وجوده.

في الواقع، فإن معظم المؤسسات الدولية الكبرى تتبنى موقف عملي يتمثل في "خلط" مجموع الإستراتيجيات المختلفة. وهذا يعني على سبيل المثال أن يسقط على بعض الدول، لمراقبة الآخرين لأجل القيام بالتحالفات لتنمية إقامة فروع أو إعادة شراء بنوك في الخارج.

2. أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر للبنوك: هناك أربعة أشكال الأكثر شيوعا لإقامة البنوك في الخارج وهي: المكتب التمثيلي (Bureau de représentation)، الوحدة (Succursale)، البنك الفرعي (Banque affiliée)، الفرع (Filiale). ويمكن تصنيف هذه الأشكال إلى فئتين: تتكون الفئة الأولى من المكتب التمثيلي والوحدة، إذ أن هذان شكلين تابعان كليا إلى بنك الأم؛ أما الفئة الثانية تشمل البنك الفرعي والفرع، وهما شكلين مستقلان من الناحية القانونية عن بنك الأم.

2-1- أشكال التابعة للبنك الأم: تتمثل هذه الأشكال في المكتب التمثيلي والوحدة:[11]

أ- المكتب التمثيلي: المكتب التمثيلي هو هيئة بغض النظر عن اسمها (مكتب التمثيلي، وفد، مكتب الإستقبال...الخ) لتمثيل البنك ولكن ليس لتنفيذ العمليات المصرفية في حد ذاتها. لذا فهو لا يقوم بممارسة الأعمال التجارية (البيع والشراء). إذ تتمثل مهمته في جمع المعلومات وإقامة اتصالات، أو للقيام بالإعلان عن البنك الأم قبل الإستثمار الفعلي لها في البلد المضيف. هذا الشكل ليس له شخصية معنوية. وعلى هذا الأساس، يجب كتابة جميع الوثائق القانونية (الفواتير، العقود) باسم الشركة الأم. يتم إنشاء مكتب تمثيلي عندما يقدم البلد المضيف مصلحة وقوة اقتصادية كافية. كما أن عن طريق إنشاء مكتب تمثيلي، يخطط البنك الأم لاستكشاف الفرص الأعمال في البلد

المضيف. و يعتبر أيضا كيان يتمثل دوره في دعم البنك الأم وعملائه في المعاملات المالية والتجارية على الصعيد الدولي.

لا يملك المكتب التمثيلي الأهلية للقيام بأنشطة مصرفية تقليدية مثل جمع الودائع ومنح القروض. ويمكن بعد ذلك تحويله إلى وحدة عندما يكون لهذا مبررا اقتصاديا وأن قواعد البلد المضيف تسمح بذلك. ويمكن للبنك الأم أن يملك في نفس البلد المضيف مكتب تمثيلي وبنك فرعي للحفاظ على قدرة الاتصال المباشر والإجراءات. وبالمثل، من أجل تعزيز مهنته، يمكن أيضا للبنك الأم أن يقوم بإنشاء مكتب تمثيلي مع وجود فرع أو وحدة تابعة. كما أن المكاتب التمثيلية التي توسعت مهمتها أصبحت معضمها "مكاتب الأعمال" التي تعمل أساسا في خدمة التجارة الخارجية.

ب- الوحدة: الوحدة ليست كيانا منفصلا بالنسبة للبنك الأم، حتى ولو كانت قواعد الإستغلال (المحاسبة، و تصريح بالنتائج) تظهر بعض الاستقلالية. فهي تقوم بأعمال تجارية ولديها زبائن الخاصين بها، لكنها لا يوجد لديها الاستقلالية القانونية. ففي فرنسا مثلا، يحدد التشريع المصرفي الوحدة على أنها مقر الإستغلال لها تبعية مباشرة للبنك الأم، وليس كيان مستقل قنونيا. فالوحدة تبقى تابعة للبنك الأم لاحتياجات رؤوس الأموال، على الرغم من أن الوحدة لديها أيضا الحق في جمع الودائع المحلية بالتجزئة أوالجملة للبلد المضيف. إن غياب شبكة من الوكالات الموجودة فقد يسبب إنشاء الوحدة تكلفة أكبر من شراء أحد البنوك المحلية (في حالة الفرع).

2-2- الأشكال المستقلة قانونيا عن بنك الأم (الحكم الذاتي): تتمثل هذه الأشكال في البنك الفرعي والفرع:[12]

أ- البنك الفرعي(التابع): البنك الفرعي هو مؤسسة مع مشاركة محلية، إذ تبلغ مساهمة بنك الأم إلى أقل من 50٪. ويمكن تحقيق هذه المساهمة المالية بثلاثة طرق:

- من خلال فتح رأسمال الإجتماعي لبنك الأم بأخذ حصص جديدة في رأسمال البنك الفرعي. هذا القرار ذو طبيعة استراتيجية، يمكن أن يؤخذ إلا إذا كان التقرير الحالي لا يسمح لبنك الأم النظر في فرص أخرى للنمو.
- بواسطة إعادة شراء الاسهم المملوكة من قبل مساهمين آخرين مع الحفاظ على رأس المال سليما.
- من خلال الانخراط في أنشطة جديدة في البلد المضيف ودعوة المؤسسات المالية الأخرى للإنضمام إذ قد تكون هذه المؤسسات هي أيضا أجنبية. وبالتالي، فهي مجرد مساهمة قليلة في البنك الجديد.

ب- الفرع: الفرع هي شركة ذات شخصية معنوية، وهي مستقلة عن البنك الأم، وعلى هذا الأساس يمكن للفرع المقاضاة وإمتلاك أموال خاصة مختلفة عن بنك الأم. في فرنسا، تعتبر الفيدرالية البنكية الفرنسية أن أي بنك أجنبي الذي يمتلك ما لا يقل عن 50٪ من قبل بنك فرنسي فهو فرع من هذا البنك. وفي نفس الاتجاه يشير تيسكوغل (Tschoegl) إلى أن " الفرع هو كيان، محليا يتكون من شركة ذات الأسهم، وهي قانونيا مستقلة عن البنك الأم التي تمتلك أكثر من 50٪ من رأس المال". إذن الفرع هو شركة ذات جنسية محلية ومن الناحية القانونية مستقلة عن البنك الأم، وفي أغلبيتها تراقب من بنك الأم. هناك شكل آخر من أشكال الفروع تكون مملوكة بنسبة 100٪ من قبل البنك الأم.

ويمكن إنشاء الفرع بثلاثة طرق: إنشاء البنك من الصفر، إعادة شراء بنك موجود وإنشاء البنك بالشراكة مع البنوك الأخرى أوالمؤسسات غير المالية.

III. الاستثمار المباشر للبنوك الأجنبية في الجزائر

1. دور الإصلاحات المصرفية في جذب الإستثمار المباشر للبنوك الأجنبية في الجزائر

لقد قامت الجزائر بالإصلاحات المصرفية قصد تنظيم ودفع النظام المصرفي على مواكبة العصرنة من أجل تنمية وانتعاش الاقتصاد، ولهذا سوف نتطرق لهذه الإصلاحات في إطارها القانوني.

1-1- القانون البنكي 12/86: صدر قانون 12/86 بتاريخ 19 أوت 1986 والمتعلق بنظام البنوك والقرض وتسييرها عن طريق المخطط الوطني للقرض، وأهم ما جاء في هذا القانون:

–إصلاح المنظومة المصرفية عن طريق تحديد امتيازات ووظائف البنك المركزي.

–اعتبار النظام المصرفي أداة لتطبيق سياسة الحكومة في جمع الموارد وتمويل الاقتصاد حسب قواعد المخطط الوطني.

–تكليف البنك المركزي بإعداد، تنفيذ ومتابعة المخطط الوطني للقرض يشمل على كيفية جمع الموارد, النقود وتحديد أولويات قواعد توزيع القروض حسب الأهداف المسطرة لمخطط التنمية.

1-2- القانون البنكي 06/88: صدر قانون 06/88 بتاريخ 12 جانفي 1988 ليكمـل ويعدل قانون 12/86 المتعلق بنظام البنوك والقرض, من أجل إيجاد نظام جديد للبنوك والقرض, وذلك ضمن تطبيق برنامج إصلاحي لمجموع القطاعات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر، ومن أهم ما جاء به القانون 06/88 ما يلي:

-استقلالية المؤسسات العمومية المصرفية.

-توسيع وظائف البنك المركزي.

-إصلاح النظام المصرفي وفق معطيات جديدة للاقتصاد الوطني.

1-3- قانون النقد والقرض 10/90: جاء القانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض لتكملة مسيرة الإصلاحات المصرفية التي قامت بها الجزائر, حيث يعتبر هذا القانون النقلة الفعلية للنظام المصرفي الجزائري فهو بمثابة تغيير جذري من أجل إقامة نظام مصرفي مستقل يخدم التحول إلى اقتصاد السوق في ظل المنافسة للمصارف الأجنبية. ومن التغيرات والتحولات الجديدة الذي أخذها قانون النقد والقرض ما يلي:

-إعتبار البنك المركزي الجزائري بموجب هذا القانون شخصية معنوية ذات استقلالية مالية, وأصبح يدعى بنك الجزائر.

-إنشاء مجلس النقد والقرض والذي يتكون من المحافظ رئيسا, نواب المحافظ الثلاثة كأعضاء, وثلاثة موظفين سامين معينين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة.

-تعيين مراقبان من أجل القيام بمراقبة عامة تشمل جميع دوائر البنك المركزي وأعماله.

-مراقبة، تنظيم وتسيير البنوك والمؤسسات المالية و يتم ذلك بـتأسيس اللجنة المصرفية بموجب المادة 143 لمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة وبمعاقبة المخالفات المثبتة، وبإنشاء مركز المخاطر بموجب المادة 160 ، تتضمن مهمته في ضمان سيولة وقابلية سداد النظام المصرفي في العلاقات المالية مع المتعاملين الاقتصاديين, وكذلك في الحفاظ على توازن هيكلها المالي من خلال احترام سبب المخاطر.

-وهناك عدة أهداف قد جاء بها قانون النقد والقـرض 10/90 تتمثل في:

-وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي، إذ ألغى التمييز بين القطاعين العام والخاص، وبين القطاع الوطني الخاص والقطاع الأجنبي؛

-رد الاعتبار لدور بنك الجزائر بتسيير النقد والقرض؛

-تحرير الخزينة العمومية من عبء منح القروض، وجعل ذلك من مهام المصارف؛

-إعادة الاعتبار لقيمة الدينار؛

-تشجيع الاستثمارات الأجنبية، وذلك بالسماح بإنشاء بنوك أجنبية في الجزائر وكذلك إقرار حرية إنتقال رؤوس الأموال من وإلى الجزائر؛

-التطهير المالي للقطاع العمومي وإشراك سوق مالية في تمويل الأعوان الاقتصاديين.

وتتمثل طبيعة النظام المصرفي الجزائري ضمن هذا الإصلاح وكذلك الأفكار الجديدة التي أتى بها في أن هذا القانون أعاد تنظيم السلطة النقدية وذلك بفصل الوظائف بين السياسة النقدية والمالية العامة, وهذا ما أدى حتما إلى فصل الخزينة العمومية عن نظام النقد والقرض. وذلك يعود للاعتماد على المبادئ التالية: الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية؛ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة؛ الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض.

1-4- الإجراءات والقوانين المكملة والتعديلية لقانون النقد والقرض: هناك بعض الإجراءات والقوانين صدرت لتكملة وتعديل قانون النقد والقرض قبل إلغاءه في سنة 2003.

- **مركزية عوارض الدفع:** تم تأسيس مركزية لعوارض الدفع بموجب تنظيمة رقم 02/92 المؤرخ في 22 مارس 1992, من طرف بنك الجزائر، حيث فرض على كل من البنوك، المؤسسات المالية، الخزينة العمومية، المصالح المالية للبريد والمواصلات، وكل المؤسسات الأخرى التي تضع بحوزة الزبائن وسائل الدفع وتسييرها الانضمام إلى هذه المركزية وتقديم كل المعلومات الضرورية لها. وتتمثل مهام هذه الهيئة فيما يلي: تنظيم وتسيير بطاقية مركزية لعوارض الدفع، والتي تتضمن جميع الحوادث المسجلة والمرتبطة بمشاكل الدفع أو تسديد القروض؛ نشر قائمة عوارض الدفع وما يمكن أن ينجم عنها من تبعات بطريقة دورية، وتبليغها إلى الوسطاء الماليين وإلى أية سلطة أخرى تهتم بهذا الشأن.

- **جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة** : تأسس جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة بموجب التنظيمة رقم 03/92 المؤرخ في 22 مارس 1992 وذلك للقيام بالمهام التالية: تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض

دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين؛ يهدف إلى تطهير النظام المصرفي من المعاملات التي يتخللها عنصر الغش؛ سن قواعد التعامل المالي التي تقوم على أساس الثقة؛ وضع آليات للرقابة بغية حسن استعمال إحدى أهم وسائل الدفع في الاقتصاد المعاصر والاستفادة من مزايا التعامل بها.

– **تعديل سنة 2001 لقانون النقد والقرض**: لـقد جـاء هذا التعديل بإصدار أمر 01/01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 بتعديل وتكملة قانون النقد والقرض، من أجل الفصل بين مـجلس إدارة بـنك الـجزائر ومجلس النقد والقرض، وذلك بإعطاء مهمة إدارة ومراقبة البنك المركزي إلى المحافظ وثلاثة من نوابه، مجلس الإدارة ومراقبان.

– **1-5- الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض:** صدر الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض ليلغي قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، وليعدل ويكمل الأمر 01/01 المؤرخ في 2001/02/27 تحت ظرف الأزمات التي تعرضت لها البنوك الخاصة الجزائرية، والتي نتج عنها إفلاس كل من بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري للجزائر (BICA)، هذه الصدمة أظهرت عدم صلابة النظام المصرفي بالرغم من مختلف التنظيمات المستعملة للمراقبة بواسطة القانون (اللجنة المصرفية، المفتشية العامة لبنك الجزائر ...الخ)، كما جاء هذا القانون من أجل تكثيف صرامة القوانين، الوظيفة وآليات النظام المصرفي، ومن أجل تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:[13]

– السماح لبنك الجزائر من التطبيق الأحسن لامتيازاته.
– تدعيم التوافق بين بنك الجزائر والحكومة في الشؤون المالية.
– السماح بأفضل حماية للتوظيف والادخار العمومي للبنوك.

كما أن هناك ثلاثة شروط رئيسية واجب توفرها وعلى ممثلي النظام المصرفي الجزائري العمل بها من أجل تحقيق الأهداف المبتغاة والوصول إليها، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي: [14] تكوين عدد هام من المراقبين الأكفاء لحساب بنك الجزائر؛ وجود مكانة للأنظمة الإعلامية القياسية مرتكزة على دعائم تقنية لتحويل المعلومة واضحة، سريعة، مؤمنة لدى هؤلاء الممثلين؛ تمويل الاقتصاد بواسطة موارد السوق، معتمدا على نظام مصرفي صلب وفي مأمن من كل شبهة.

– لقد جاء الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض بعدة تغييرات على مستوى السلطات النقدية من جهة، وعلى مستوى هيئات الإدارة والمراقبة من جهة ثانية.

– **السلطات النقدية**: تتمثل السلطات النقدية في بنك الجزائر.

– **بنك الجزائر**: حسب المادة رقم 9 من الأمر 11/03 يعتبر بنك الجزائر مؤسسة وطنية ذات شخصية معنوية وتتمتع باستقلالية مالية، كما يعتبر تاجرا في علاقاته مع الغير.

– **هيئات المديرية والرقابة**: وتتمثل في ثلاثة هيئات رئيسة: هيئة التمثيل (المتمثلة في جمعية البنوك والمؤسسات المالية ABEF)، هيئة القانون والاعتماد (المتمثلة في مجلس النقد والقرض CMC)، هيئة المراقبة (المتمثلة في اللجنة المصرفية CB).

– **هيئة التمثيل**: قام الأمر 11/03 بموجب المادة رقم 96 بإنشاء جمعية البنوك والمؤسسات المالية بهدف تمثيل المصالح الجماعية لأعضائها (البنوك والمؤسسات المالية المنظمة بها) لدى السلطات العمومية.

✓ **هيئة القانون والاعتماد** : يتكون مجلس النقد والقرض حسب ما جاء في المادة 58 من الأمر 11/03 من أعضاء مجلس الإدارة وشخصيتان يتم اختيارهما حسب كفاءتهما في الشؤون الاقتصادية والنقدية، ويتم تعيينهما بمرسوم من طرف رئيس الجمهورية. ويتمتع مجلس النقد والقرض بصلاحيات السلطة النقدية في المجالات التي نصت عليها المادة 62 من الأمر11/03، وتتمثل أساسا في إعداد القوانين المصرفية والمالية للنشاط البنكي.

✓ **هيئة المراقبة:** تتكون اللجنة المصرفية حسب المادة 106 من الأمر 11/03 من محافظ رئيسا، وثلاثة أعضاء مختارين حسب قدراتهم في المجال البنكي، المالي والمحاسبي، وقاضيان تابعان إلى المحكمة العليا يتم اختيارهما من طرف رئيس المحكمة العليا، وتتكفل اللجنة المصرفية بمراقبة احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والقانونية المطبقة عليهم ومعاقبة النقائص الملاحظة.

1-6- الأمر 04/10 المتعلق بالنقد والقرض: [15] تعزز بنك الجزائر في أكتوبر 2010 من خلال الأمر 04/10 المتعلق بالنقد والقرض الجديد بآليات جديدة تمكنه من تحديد عناصر الهشاشة المحتملة داخل البنوك أو المؤسسات المالية.

وقال السيد لكصاسي محافظ بنك الجزائر لدى إفتتاح اجتماع مغلق مع الرؤساء و المدراء العامين للبنوك أن الأمر رقم 10-04 المعدل والمتمم للأمر المتعلق بالنقد والقرض لسنة 2003 يعزز الإستقرار المالي للبلاد بتوسيع صلاحيات بنك الجزائر ليتمكن من فتح كل أنواع التحقيق على مستوى البنوك وأضاف أن إصلاح أدوات التسيير الحذر للبنوك يمثل أهم نقطة في هذا الأمر.

وقال السيد لكصاسي أن تعزيز مراقبة أنظمة الدفع ووضع نظام تنقيط للبنوك خلال السداسي الأول لسنة 2011 وتشغيل المحطة الجديدة للأخطار سيسمح بتسيير أفضل للأخطار المصرفية.

وأضاف أنه سيتم من جهة أخرى توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض لصيغ إدخار وقرض جديدة مشيرا إلى أن هذا المجلس سيكون مسؤولا من الآن فصاعدا عن إحترام قواعد حسن تسيير القطاع التي كانت موكلة سابقا لجمعية البنوك والمؤسسات المالية. كما أعلن عن إعداد تنظيم جديد لتسيير أخطار السيولة المصرفية سيحال على نفس المجلس قبل نهاية السنة 2010.

2- ممثلي النظام المصرفي الجزائري: لقد ساعد قانون النقد والقرض لسنة 1990 على دفع الاستثمار المباشر للبنوك الأجنبية والمؤسسات المالية في الجزائر، مما أدى إلى انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العالم، وكذا توسع شبكة البنوك في الوطن. من أهم ممثلي النظام المصرفي الجزائري البنوك، إذ تنقسم البنوك المتواجدة في الجزائر إلى:

2-1- البنوك العمومية: لقد بدأ اعتماد البنوك العمومية من قبل مجلس النقد والقرض انطلاقا من سنة 1995 حيث تم اعتماد سبعة بنوك عمومية و هي:

- **الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية(CNMA):** لقد تم بموجب التنظيمة رقم 01/95 المؤرخ في 1995/02/28 بمنح رخصة للصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية بالقيام بالعمليات المصرفية لصالح عملاء القطاع الفلاحي المنتج, المواشي والغابات والصيد.
- **البنك الوطني الجزائري(BNA):** لقد تم اعتماد البنك الجزائري من قبل مجلس النقد والقرض بموجب القرار رقم 04/95 المؤرخ في 1995/09/25 على شكل شركة ذات أسهم وذات صفة البنك.
- **الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP):** لقد تم منح الاعتماد بمقتضى القرار رقم 01/97 المؤرخ في 1997/04/06 للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كصفة بنك, بحيث يستطيع القيام بجميع العمليات البنكية المنصوص عليها في قانون النقد والقرض باستثناء عمليات التجارة الخارجية.
- **القرض الشعبي الجزائري (CPA):** لقد تم منح الاعتماد بمقتضى القرار رقم 02/97 المؤرخ في 1997/04/06 للقرض الشعبي الجزائري كشركة مساهمة ذات صفة البنك برأسمال قدره 21.600.000.000 دج.
- **بنك التنمية المحلية (BDL):** منح له الاعتماد بتاريخ 2002/02/17 كشركة مساهمة ذات صفة البنك.
- **بنك الجزائر للتنمية الريفية (BADR):** منح له الاعتماد بتاريخ 2002/02/17 كشركة مساهمة ذات صفة البنك.
- **بنك الخارجي الجزائري (BEA):** منح له الاعتماد بتاريخ 2002/02/17 كشركة مساهمة ذات صفة البنك.

2-2 – البنوك الخاصة الجزائرية: تمثلت البنوك الخاصة الجزائرية في خمسة بنوك لكنها سحب منها الإعتماد كلها، وهي:

- **الخليفة بنك (El Khalifa Bank):** منح اعتماد لبنك الخليفة بموجب القرار رقم 04/98 المؤرخ في 1998/07/27 على شكل شركة مساهمة ذات صفة البنك برأسمال قدره 500.000.000 دج، ولقد تم سحب هذا الاعتماد يوم الخميس 2003/05/29 طبقا للمادة 156 للأمر رقم 01/01 المعدل والمكمّل لقانون النقد والعرض.
- **البنك الصناعي و التجاري الجزائري (BCIA):** منح الاعتماد لهذا البنك بمقتضى القرار رقم 08/98 المؤرخ في 24 /09 /1998 على شكل شركة ذات أسهم ذات صفة البنك برأسمال قدره 1.000.000.000 دج، و لقد تم سحب هذا الاعتماد يوم الخميس 2003/08/21 طبقا للمادة رقم 156 للأمر رقم 01/01 المعدّل والمكمّل لقانون النقد والعرض.
- **التعاونية الجزائرية للبنك (CAB):** منح الاعتماد لهذا البنك بمقتضى القرار رقم 02/99 المؤرخ في 1999/10/28 على شكل شركة ذات أسهم ذات صفة البنك برأسمال قدره 700.000.000 دج، و لقد تم سحب هذا الاعتماد في 2005/12/27 لعدم قدرته على الدفع، وكذا عدم توفر السيولة النقدية الكافية لضمان سير البنك.

- **البنك العام الجزائري (BGA):** منح الاعتماد لهذا البنك بموجب القرار رقم 02/2000 المؤرخ في 2000/04/30 على شكل شركة مساهمة ذات صفة البنك برأس مال اجتماعي قدره 1.000.000.000 دج، و لقد تم سحب هذا الاعتماد في سنة 2006.

- **آركو بنك (Arco Bank):** منح الإعتماد لهذا البنك في 2003/06 على شكل شركة مساهمة ذات صفة البنك برأسمال إجتماعي قدره 2.000.000.000 دج، لكن سرعان ما سحب منه الاعتماد من طرف مجلس النقد والقرض في شهر ديسمبر/2005 بسبب عدم قدرته على رفع رأس المال الاجتماعي.

3-2 – البنوك الخاصة الأجنبية: وتتمثل في:

- **ستي بنك الجزائر (Citi Bank Algéria):** لقد منح الاعتماد لسيتي بنك بموجب القرار رقم 02/98 المؤرخ في 18 ماي 1998 كصفة فرع للبنك الأجنبي سيتي بنك المتواجد في مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية بحصة رأسمال يقدر 500.000.000 دج.

- **المؤسسة العربية المصرفية الجزائر (ABC):** لقد منح الاعتماد للمؤسسة العربية الجزائر بموجب القرار رقم 07/98 المؤرخ في 24 سبتمبر 1998 كشركة ذات أسهم, ذات صفة البنك برأسمال الاجتماعي يقدر 1.183.200.000 دج، و هو ينقسم بين المساهمين كما يلي: 70% من رأسمال يعود إلى المؤسسة الأم بدولة البحرين؛ 10% من رأسمال يعود إلى الشركة المالية الدولية؛ 20% من رأسمال يعود إلى عدد صغير من المساهمين الخواص الجزائريين.

- **ناتكسيس الجزائر(Natexis):** لقد منح الاعتماد لناتكسيس الجزائر بموجب القرار 01/99 المؤرخ في 27/أكتوبر /1999 كشركة ذات أسهم، ذات صفة البنك برأسمال اجتماعي قدره 500.000.000 دج، ولقد تأسست مجموعة ناكسيس للبنوك الشعبية بالاتحاد الحديث العهد لكل من البنكين الفرنسيين، ألا وهما القرض الوطني والبنك الفرنسي للتجارة الخارجية (BFCE). كما أن رأسمال ناتكسيس الجزائر ينقسم إلى 80% للمؤسسة الأم في باريس، و20% للشركة المصرفية الفرنسية الدولية.

- **سوسيتي جينرال الجزائر (Société Générale d'Algérie):** لقد منح الاعتماد لسوسيتي جينرال الجزائر بموجب القرار رقم03/99 المؤرخ في 4 نوفمبر 1999 كشركة ذات أسهم، ذات صفة البنك برأسمال اجتماعي يقدر بـ 500.000.000 دج حيث يتوزع رأس المال على الأطراف التالية كما يلي: 71% للمؤسسة للأم ؛ 28% لمجموعة المساهمين الخواص الجزائريين (FIBA)؛ 1% للشركة المالية الدولية (SFI). لكن في نهاية سنة 2004 تم رفع رأس المال إلى 2.500.000.000 دج، وأصبح يعود كليا إلى المؤسسة الأم، وتتمثل أهم استراتيجية لهذا البنك في توسيع شبكتها البنكية على مستوى التراب الوطني.

- **بنك الريان الجزائري (Al-Rayan Algerian Bank):** لقد تم منح الاعتماد لبنك الريان الجزائري بموجب القرار رقم 03/2000 المؤرخ في 8 أكتوبر 2000 كشركة ذات أسهم، ذات صفة البنك برأسمال قدره 1.710.000.000 دج. ولقد تم سحب هذا الاعتماد خلال سنة 2008.

- **البنك العربي س م ع الجزائر (Arab Bank PLC Algeria):** لقد تم منح الاعتماد للبنك العربي س م ع الجزائر بموجب القرار رقم 02/2001 المؤرخ في 15 أكتوبر 2001 كفرع للبنك العربي س م ع عمان الأردن، وقدرت حصة رأسمال هذا الفرع بـ 500.000.000 دج.

- **البنك الوطني الباريسي "باريبا" (BNP Paribas):** تأسس هذا البنك في 31 جانفي 2002، برأسمال قدره 2.000.000.000 دج، يعود هذا الأخير بنسبة 100% لمجموعة البنك الوطني الباريسي "باريبا".

- **ترست بنك الجزائر (Trust Bank d'Algérie):** لقد تم منح الاعتماد لترست بنك الجزائر بموجب القرار رقم 26/02 والمنشور في الجريدة الرسمية رقم 2 بتاريخ 08 جانفي 2003 كمؤسسة مالية ذات صفة البنك برأسمال قدره 750.000.000 دج.

- **هاوسينغ بنك (Housing Bank for Trade and finance- Algeria):** يقدر رأس المال الاجتماعي لهاوسينغ الجزائر بـ 2.400.000.000 دج، أي ما يعادل 46.000.000 دولار كندي، كما يعود هذا الأخير إلى هاوسنيغ بنك للتجارة و المالية (الأردن)،المؤسسة الأم بنسبة (52 %)، مؤسسة الاستثمارات الخارجية العربية بنسبة (10 %)، الصندوق الجزائري الكويتي للاستثمار بنسبة (10 %)، مؤسسة رأسمال الإستثمار للبحرين بنسبة (9 %)، و بعض المستثمرين الجزائريين بنسبة (14 %).

- **بنك الخليج الجزائري (Algeria Gulf Bank):** لقد منح له الاعتماد في سنة 2003 كشركة ذات أسهم، ذات صفة البنك، برأسمال قدره 1.000.000.000 دج.
- **فرنسا بنك الجزائر (Fransa Bank El-djazair):** لقد منح له الاعتماد بتاريخ 2006/02/15 كشركة ذات أسهم، ذات صفة البنك، برأسمال قدره 10.000.000.000 دج.
- **كاليون الجزائر Calyon-Algérie-SPA:** لقد منح له الاعتماد في سنة 2007 كشركة ذات أسهم، ذات صفة البنك، برأسمال قدره 10.000.000.000 دج.
- **السلام بنك الجزائر (Al Salam Bank -Algeria- SPA):** لقد منح له الاعتماد في سنة 2008 كشركة ذات أسهم، ذات صفة البنك، يقوم نشاطه على الصيغ التمويل الإسلامي.
- **الفرع بنكي (H.S.B.C. Algérie):** لقد منح له الاعتماد في سنة 2009 ، كفرع بنكي.

مما سبق يمكن القول أن الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي الجزائري أخذ شكلين هما: الوحدة والفرع. وفيما يلي جدول يوضح البنوك الأجنبية التي دخلت إلى الجزائر:

جدول رقم: (01)

البنوك الأجنبية المستثمرة في القطاع المصرفي الجزائري

	البنك الأجنبي	شكل البنك	تاريخ الإعتماد	رأسمال البنك عند التأسيس	البلد الأم للبنك
1	ستي بنك الجزائر	وحدة	18 ماي 1998	500.000.000 دج	و. م. الأمريكية
2	المؤسسة العربية المصرفية الجزائر (ABC)	فرع	24 سبتمبر1998	1.183.200.000 دج	البحرين
3	ناتكسيس الجزائر(Natexis)	فرع	27 أكتوبر1999	500.000.000 دج	فرنسا
4	سوسيتي جينرال الجزائر(SGA)	فرع	4 نوفمبر 1999	500.000.000 دج	فرنسا
5	بنك الريان الجزائري (Al-Rayan AB)	فرع	8 أكتوبر 2000	1.710.000.000 دج	قطر
6	البنك العربي س م ع الجزائر (AB) PLC	وحدة	15 أكتوبر2001	500.000.000 دج	الأردن
7	البنك الوطني الباريسي "باريبا" BNP	فرع	31 جانفي 2002	2.000.000.000 دج	فرنسا
8	ترست بنك الجزائر (Trust BA)	فرع	30 ديسمبر2002	750.000.000 دج	قبرص
9	هاوسينغ بنك Housing	فرع	أكتوبر 2003	2.400.000.000 دج	الأردن
10	بنك الخليج الجزائري (AGB)	فرع	2003	1.000.000.000 دج	الكويت
11	فرنسا بنك الجزائر (El- FransaBank)	فرع	01 أكتوبر 2006	10.000.000.000 دج	لبنان
12	القرض الزراعي و بنك الإستثمار (Calyon)	فرع	ماي 2007	10.000.000.000 دج	فرنسا
13	السلام بنك الجزائر	فرع البنك	10 سبتمبر 2008	10.000.000.000 دج	و م الامريكية
14	بنك إتش أس بي سي ألجيريا (H.S.B.C)	وحدة	أوت 2008	10.000.000.000 دج	فرنسا

المصدر: من إعداد الباحثة.

2-4- البنوك المختلطة: نعني بالبنوك المختلطة البنوك ذات رأسمال مختلط (جزائري- أجنبي)، تتمثل في بنك وحيد ألا و هو بنك البركة الجزائري.

- بنك البركة الجزائري: لقد قرر المجلس النقد والقرض بموجب بيان الترسيم رقم 07/90 المؤرخ في 1990/12/06 على المصادقة على مشروع إنشاء بنك البركة الجزائري برأسمال مختلط قدره 500.000.000 دج موزع كما يلي: مجموعة البركة للاستثمار والتنمية الجيدة (العربية السعودية) بنسبة 50% أي ما يعادل 250.000.000 دج، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) بنسبة 50% أي ما يعادل 250.000.000 دج، يقوم نشاطه على الصيغ التمويل الإسلامي.

2-5- المؤسسات المالية: وهي تتفرع إلى المؤسسات المالية ذات الاتجاه العام والمؤسسات المالية ذات الاتجاه الخاص:

أ. المؤسسات المالية ذات الاتجاه العام: تتمثل في

- يونيون بنك (Union Bank): تم اعتماد هذه المؤسسة المالية بمقتضى القرار رقم 01/95 المؤرخ في 07 ماي 1995 كشركة ذات أسهم، ذات صفة مؤسسة مالية، وتم سحب هذا الاعتماد في 13 جويلية 2004.

- مونى بنك(Mouna Bank): تم اعتماد هذه المؤسسة المالية بموجب القرار رقم 05/98 المؤرخ في 8 أوت 1998 كشركة ذات أسهم، ذات صفة المؤسسة المالية برأسمال قدره 260.000.000 دج، ولقد تم سحب هذا الاعتماد في ديسمبر 2005.

- البنك الدولي الجزائر (AIB): تم اعتماد هذا البنك بموجب القرار رقم 01/2000 والمؤرخ في 21 فيفري 2000 كشركة ذات أسهم، ذات صفة المؤسسة المالية برأسمال قدره 100.000.000 دج، ولقد تم سحب هذا الاعتماد بتاريخ 18 ديسمبر 2005.

- الشركة المالية للاستثمار، للمساهمة، وللتوظيف (سوفينوس)(Sofinance): تم اعتماد هذه المؤسسة بموجب القرار رقم 01/2001 المؤرخ في 09 جانفي 2001 كشركة ذات أسهم، ذات صفة المؤسسة المالية برأسمال قدره 5.000.000.000 دج.

- الشركة الجزائرية لإيجار التجهيزات والمعدات "السلام" (SALEM): تم اعتماد هذه الشركة بموجب القرار رقم 03/97 المؤرخ في 28 جوان 1997 كشركة ذات أسهم, كشركة للإيجار برأسمال قدره 200.000.000 دج، وسحب منها الإعتماد سنة 2009.

- شركة إعادة تمويل الرهن(SRH): تم اعتمادها بموجب القرار رقم 01/98 المؤرخ في 6 افريل 1998 كشركة مساهمة، ذات صفة المؤسسة المالية برأسمال قدره 3.290.000.000 دج.

- المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة(فينلاب) (FINALEP): تأسست بتاريخ 06 أفريل 1998 كشركة مساهمة، ذات صفة المؤسسة المالية سحب منها الإعتماد في سنة 2007.

- المؤسسة العربية للإيجار(شركة للإيجار)(ALC): يعود رأسمالها إلى رؤوس أموال جزائرية، عامة وخاصة، رؤوس أموال سعودية، وكذا مساهمة (SFI)، وتأسست في 20 فيفري 2002 كشركة ذات أسهم, كشركة للإيجار.

- سيتلام الجزائر (Ceteleme Algérie): تأسست في سنة 2006 برأسمال أجنبي يعود هذا الأخير بنسبة 100% لمجموعة البنك الوطني الباريسي "باريبا".

- التأجير المغاربي الجزائر (Maghreb leasing Algérie): تأسست في سنة 2006 برأسمال أجنبي يعود هذا الأخير بنسبة 100% لمجموعة أمان للتأجير تونس.

- الشركة الوطنية للإيجار المالي (Société Nationale de Leasing): تأسست في جويلية 2010 برأسمال قدره 3.500.000.000دج، تهتم بتنمية قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة (PME) والصناعات المتوسطة والصغيرة(PMI).

- الإيجار و التأجير الجزائر (Ijar Leasing Algérie): تأسست في ماي 2012 برأسمال قدره 3.500.000.000دج، ويعود هذا الأخير لبنك الجزائر الخارجي(BEA) بنسبة 65% و بنك إيسبيريتو سانتو -البرتغال- (Banco Espirito Santo) بنسبة 35%.

- **الجزائر الإيجار (El-Djazair Ijar) :** تأسست في ديسمبر 2012 برأسمال قدره 3.500.000.000دج، ويعود هذا الأخير لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بنسبة 47%، القرض الشعبي الجزائري (CPA) بنسبة 47% و الشركة الجزائرية السودانية للإستثمار بنسبة 47%.

ب. المؤسسات المالية ذات الاتجاه الخاص: تتمثل في:

- **بنك الجزائر للتنمية(BAD)**: لقد تم تأسيس هذه المؤسسة بمقتضى القانون رقم 165/63 المؤرخ في 7 ماي 1963 من أجل تمويل الاستثمارات المنتجة.

يمكن توضيح النظام المصرفي الجزائري الحالي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم: (01)
النظام المصرفي الجزائري في نهاية سنة 2012

Abdelkrime Naas, Le Système Bancaire (de la décolonisation à l'économie de marché), France: Maisonneuve et Larose, Année 2003, P, 284.

– **تقييم أداء البنوك الجزائرية على مستوى القومي:** نظرا لحل جميع البنوك الخاصة الوطنية خلال سنتين 2004 و2005، وغيابها تماما عن السوق المصرفية سوف يقتصر تقييم أداء البنوك حول دراسة مقارنة بين البنوك العمومية و الأجنبية.

3-1- دراسة مقارنة لنشاط توزيع القروض خلال الفترة 2004-2012: إن الدراسة المقارنة بين البنوك العمومية والبنوك الأجنبية في التمويل البنكي للفترة 2004-2012 يسمح بإظهار مدى مساهمة البنوك الأجنبية المتواجدة بالجزائر في توفير الموارد التمويلية اللازمة لقطاعات الإقتصاد القومي، وكذا مدى منافستها للبنوك العمومية، لهذا سيتم الاعتماد على دراسة مقارنة لتطور القروض، لأن القروض البنكية المصدر الأساسي لتمويل الاقتصاد الوطني:

جدول رقم: (02)
تطور القروض الممنوحة للإقتصاد لجميع البنوك العمومية والأجنبية 2004-2012
المبالغ بالمليار دج

	2004		2005		2006		2007	
	المبلغ	%	المبلغ	المبلغ	%	%	المبلغ	%
قروض قصيرة الأجل	**828,3**	**53,98**	**1026.1**	**923,9**	**46,56**	**51,94**	**915,7**	**48,09**
البنوك العمومية	779,7	50,81	902,5	853,5	40,95	47,98	819,3	43,03
البنوك الخاصة الأجنبية	48,6	3,17	123,6	70,4	5,61	3,96	96,4	5,06
قروض متوسطة وطويلة الأجل	**706,1**	**46,02**	**1177.6**	**855,0**	**53,44**	**48,06**	**988,4**	**51,91**
البنوك العمومية	645,9	42,09	1 048,8	794,0	47,59	44,63	907,2	47,64
البنوك الخاصة الأجنبية	60,2	3,92	128,8	61,0	5,84	3,43	81,2	4,26
إجمالي القروض	**1534.4**	**100**	**2203.7**	**1778.9**	**100**	**100**	**1904.1**	**100**
حصة البنوك العمومية	1 425,6	92,91	1 951,3	1 647,5	88,55	92,61	1 726,5	90,67
حصة البنوك الخاصة الأجنبية	108,8	7,09	252,4	131,4	11,45	7,39	177,6	9,33

2008		2009		2010		2011		2012	
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ
45,50	**1189.4**	**42,80**	**1320.5**	**40,13**	**1311.0**	**36,59**	**1363.0**	**31,77**	**1361.6**
39,24	1 025,8	36,99	1 141,3	32,00	1 045,4	26,84	999,6	22,72	973,9
6,26	163,6	5,81	179,2	8,13	265,6	9,76	363,4	9,05	387,7
54,50	**1424.7**	**57,20**	**1764.6**	**59,87**	**1955.7**	**63,41**	**2361.7**	**68,23**	**2924.0**
48,25	1 261,2	50,91	1 570,7	54,81	1 790,4	58,91	2 194,4	63,99	2 742,2
6,25	163,5	6,29	193,9	5,06	165,3	4,49	167,3	4,24	181,8
100	**2614.1**	**100**	**3085.1**	**100**	**3266.7**	**100**	**3724.7**	**100**	**4285.6**
87,49	2 287,0	87,91	2 712,0	86,81	2 835,8	85,75	3 194,0	86,71	3 716,1
12,51	327,1	12,09	373,1	13,19	430,9	14,25	530,7	13,29	569,5

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على التقارير السنوية للبنك المركزي للسنوات (2004-2012)

رسم البياني رقم (1):
بنية إجمالي القروض لجميع البنوك الفترة 2004-2012

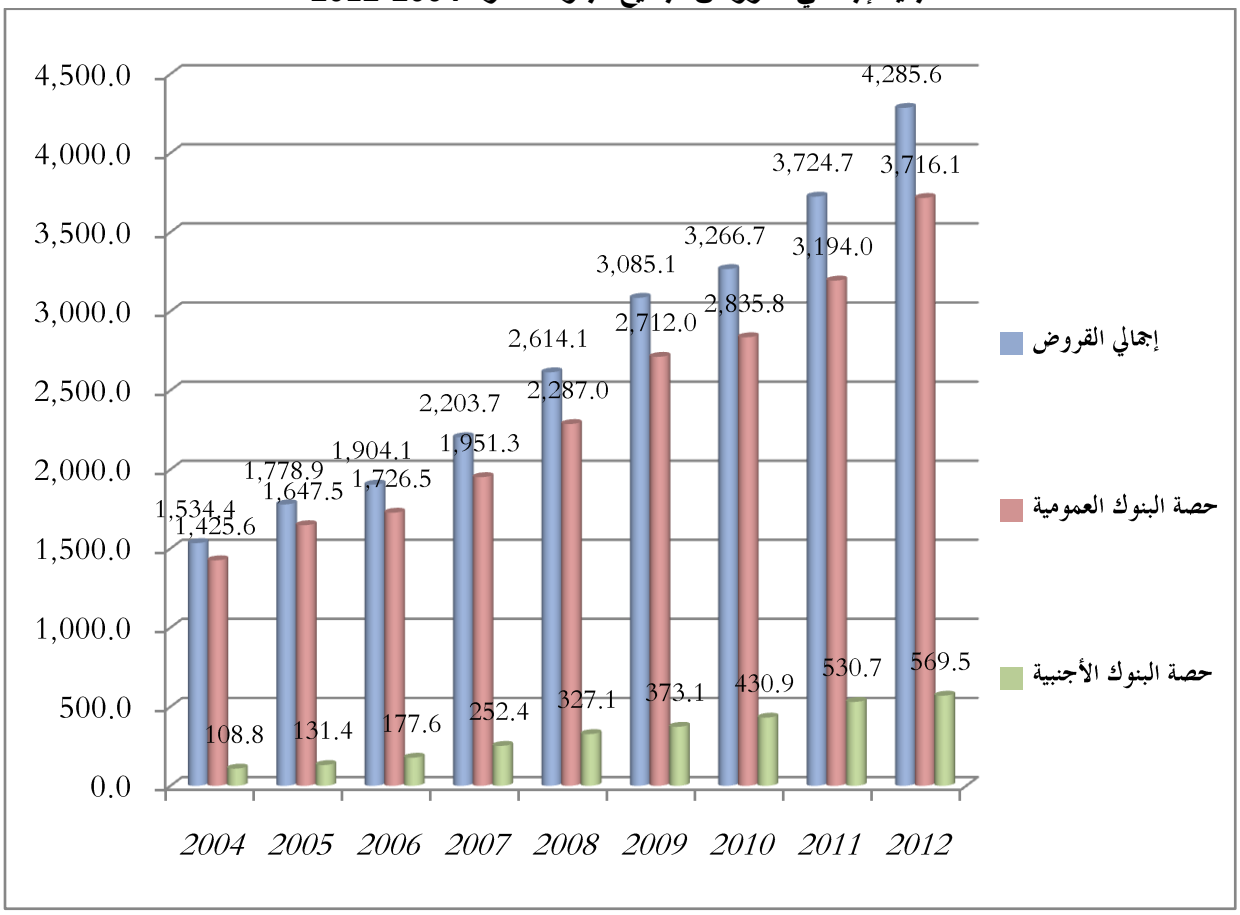

- الملاحظ أن القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية تمثل حصة الأسد في جميع سنوات الدراسة، حيث تراوحت النسب بين (85.75% و92.91%) من إجمالي القروض، كما أن مبالغ هذه القروض أيضا في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى، حيث قدرت مؤشرات النمو بـ (15.53%، 4.83%، 13.02%، 17.20%، 18.58%، 4.56%، 12.63%، 16.35%) للسنوات (2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012) على التوالي.

- يلاحظ أن حصة البنوك الأجنبية ضئيلة إلا أنها في ارتفاع مستمر حيث قدرت النسب بـ (7.09%، 7.39%، 9.33%، 11.45%، 12.51%، 12.09%، 13.19%، 14.25%، 14.29%) من إجمالي القروض وهي ما تعادل المبالغ (108.8 مليار دج، 131.4 مليار دج، 177.6 مليار دج، 252.4 مليار دج، 327.1 مليار دج، 373.1 مليار دج، 430.9 مليار دج، 530.7 مليار دج، 569.5 مليار دج) للسنوات (2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012) على الترتيب، كما قدرت مؤشرات النمو للبنوك الأجنبية بـ (21.32%، 34.54%، 42.11%، 29.59%، 14.06%، 15.49%، 23.16%، 7.31%) للسنوات (2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012) على التوالي.

رسم البياني رقم: (02)
بنية القروض قصيرة لجميع البنوك الفترة 2004-2012

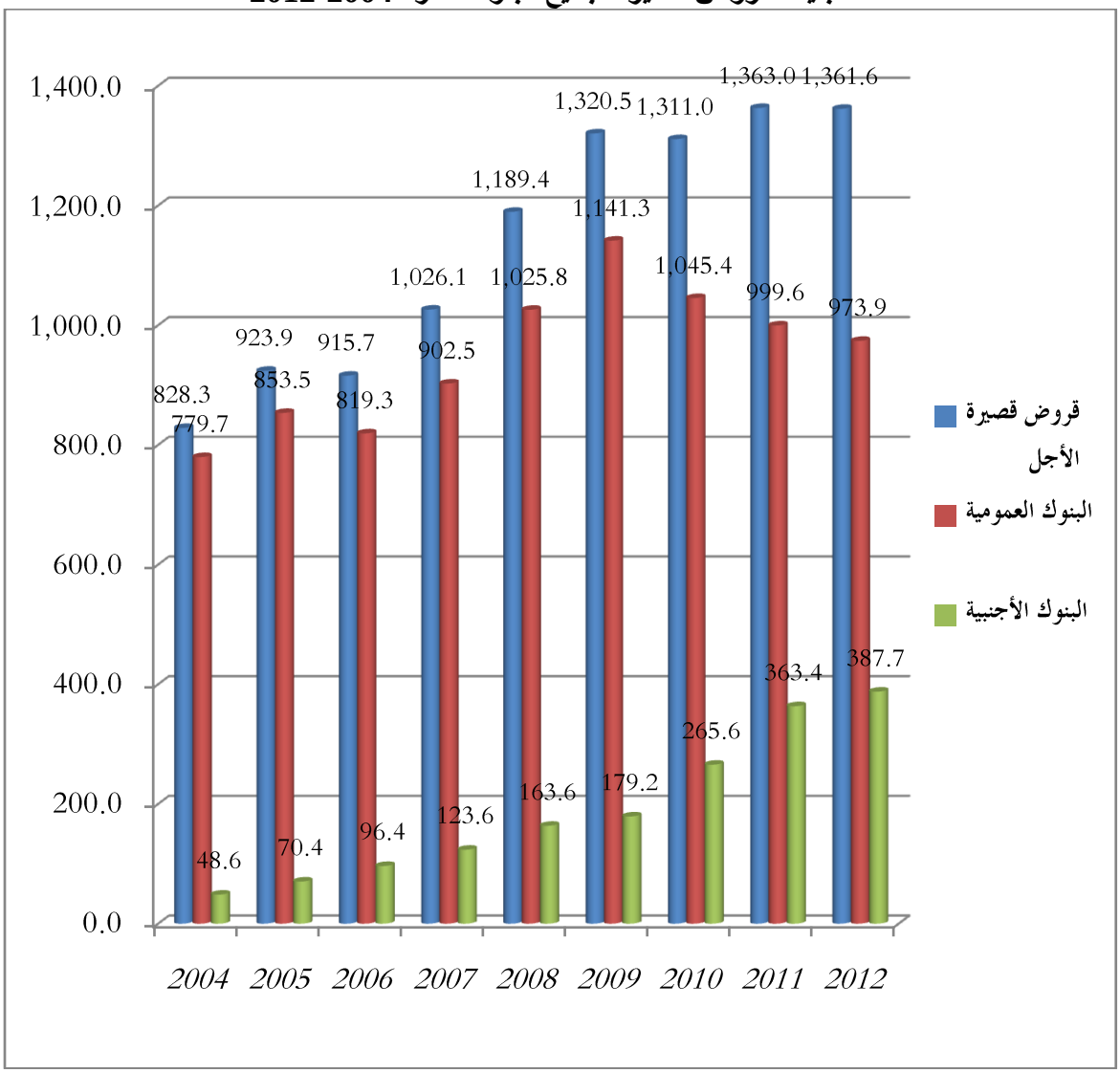

رسم البياني رقم: (03)
بنية القروض متوسطة وطويلة الأجل لجميع البنوك الفترة 2004-2012

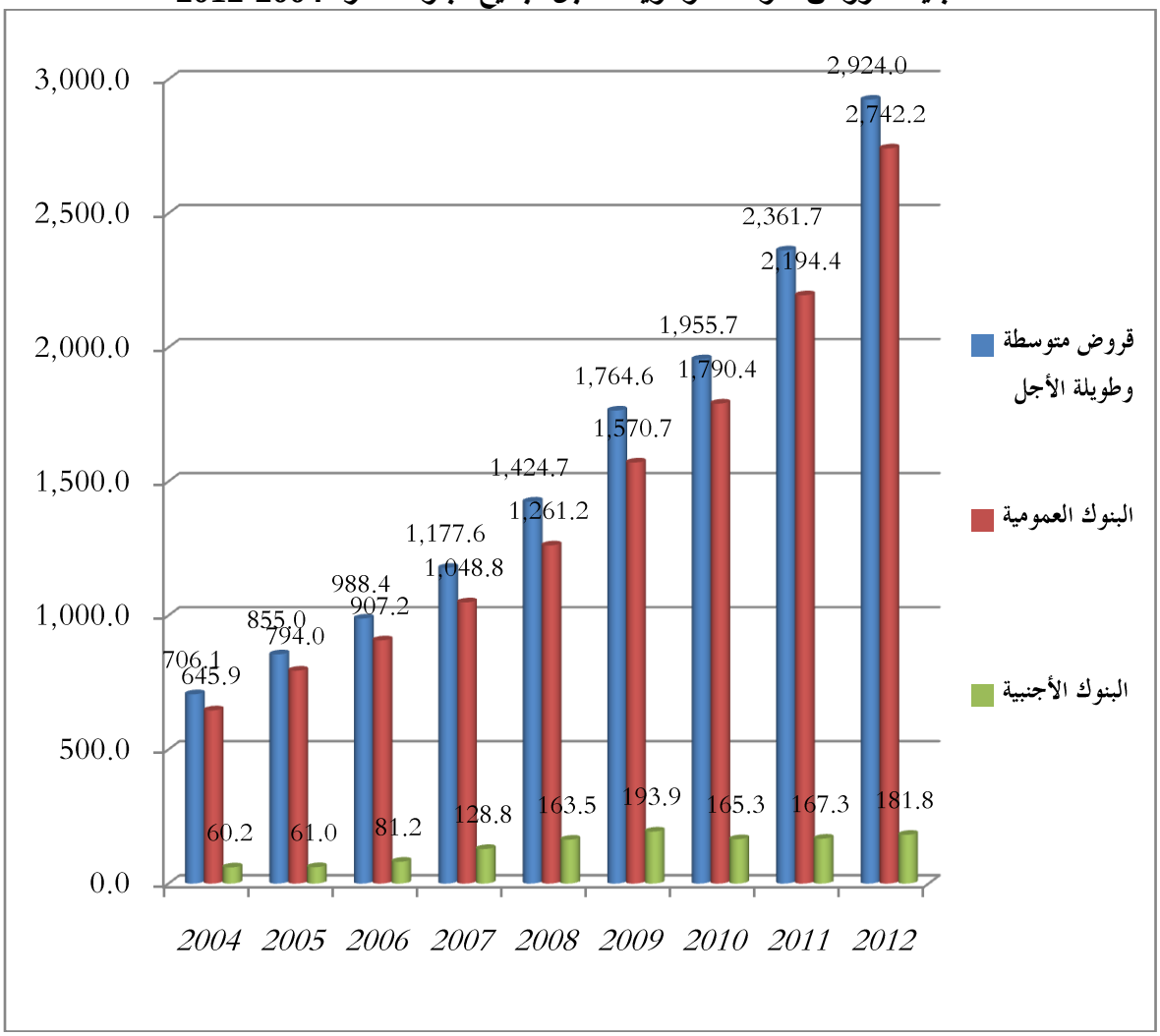

يلاحظ توافق كبير بين إجمالي القروض المتوسطة وطويلة الأجل وإجمالي القروض قصيرة الأجل لجميع البنوك والمبالغ في إرتفاع مستمر من سنة إلى أخرى، إلا أن نسب قروض قصيرة الأجل من إجمالي القروض تتغير بشكل تنازلي خلال فترة الدراسة إذ أعلى نسبة سجلت في سنة 2004 بـ 53.98% و أدنى نسبة سجلت في سنة 2012 بـ31.77%، في حين تتغير نسب قروض المتوسطة وطويلة الأجل بشكل تصاعدي إذ أدنى نسبة سجلت في سنة 2004 بـ46.02% وأعلى نسبة سجلت في سنة 2012 بـ 68.23%، وهذا الإتجاه الجديد لتطور القروض المتوسطة وطويلة الأجل الذي ظهر في سنة 2006، يعود إلى "تمويل الإستثمارات في قطاع الطاقة والمياه، ولكن أيضا في القروض الرهينة والقروض الموجهة لتمويل السلع معمرة أخرى لفائدة الأسر" [16]، خاصة من طرف البنوك العمومية إذ بلغت نسبة التمويل بالقروض المتوسطة وطويلة الأجل في سنة 2012 إلى 73.8% من إجمالي قروضها، على عكس البنوك الأجنبية يلاحظ تفوق القروض قصيرة الأجل عن نظيرتها القروض طويلة و متوسطة الأجل إنطلاقا من سنة 2006 إذ بلغت 54.28% وبقيت في إرتفاع مستمر حتى بلغت 68.08% في سنة 2012 وهذا من إجمالي القروض لهذه البنوك الأجنبية مما يدل على تمويل الاستغلال وخاصة فيما يتعلق بالتجارة الخارجية،

وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي القروض قصيرة الأجل للبنوك العمومية تمثل حصة الأسد خلال فترة الدراسة إذ تغيرت نسبه من إجمالي القروض قصيرة الأجل لجميع البنوك تنازليا من 94.13% في سنة 2004 إلى 71.53% في سنة 2012، وبالمقابل تمتلك البنوك العمومية أيضا حصة الأسد في القروض طويلة ومتوسطة الأجل خلال فترة الدراسة إذ تراوحت نسبها من إجمالي القروض طويلة ومتوسطة الأجل لجميع البنوك بين (88.52% إلى 93.78%).

جدول رقم: (03)

تطور نشاط القروض حسب القطاع الممنوحة للإقتصاد من طرف جميع البنوك خلال الفترة (2004-2012)

المبالغ بالمليار دج

	2004		2005		2006		2007	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
قروض الموجهة للقطاع العمومي	**859,7**	**56,03**	**882,5**	**49,61**	**848,4**	**44,56**	**989,3**	**44,89**
البنوك العمومية	857,0	55,85	881,6	49,56	847,3	44,50	987,3	44,80
البنوك الأجنبية	2,7	0,18	0,9	0,05	1,1	0,06	2,0	0,09
قروض الموجهة للقطاع الخاص	**674,7**	**43,97**	**896,4**	**50,39**	**1055.7**	**55,44**	**1214.4**	**55,11**
البنوك العمومية	568,6	37,06	765,3	43,02	879,2	46,17	964,0	43,74
البنوك الخاصة الأجنبية	106,1	6,91	131,1	7,37	176,5	9,27	250,4	11,36
إجمالي القروض	**1534.4**	**100**	**1778.9**	**100**	**1904.1**	**100**	**2203.7**	**100**
حصة البنوك العمومية	1 425,6	92,91	1 646,9	92,58	1 726,5	90,67	1 951,3	88,55
حصة البنوك الأجنبية	108,8	7,09	132,0	7,42	177,6	9,33	252,4	11,45

2008		2009		2010		2011		2012	
المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
1202.2	**45,99**	**1485.9**	**48,16**	**1461.4**	**44,74**	**1742.3**	**46,78**	**2040.7**	**47,62**
1 200,3	45,92	1 484,9	48,13	1 461,3	44,73	1 742,3	46,78	2 040,7	47,62
1,9	0,07	1,0	0,03	0,1	0,00	0,0	0,00	0,0	0,00
1411.9	**54,01**	**1599.2**	**51,84**	**1805.3**	**55,26**	**1982.4**	**53,22**	**2244.9**	**52,38**
1 086,7	41,57	1 227,1	39,78	1 374,5	42,08	1 451,7	38,97	1 675,4	39,09
325,2	12,44	372,1	12,06	430,8	13,19	530,7	14,25	569,5	13,29
2614.1	**100**	**3085.1**	**100**	**3266.7**	**100**	**3724.7**	**100**	**4285.6**	**100**
2 287,0	87,49	2 712,0	87,91	2 835,8	86,81	3 194,0	85,75	3 716,1	86,71
327,1	12,51	373,1	12,09	430,9	13,19	530,7	14,25	569,5	13,29

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على التقارير السنوية للبنك المركزي للسنوات (2004-2012)

رسم البياني رقم: (04)
بنية القروض الموجهة للقطاع العمومي من جميع البنوك الفترة 2004-2012

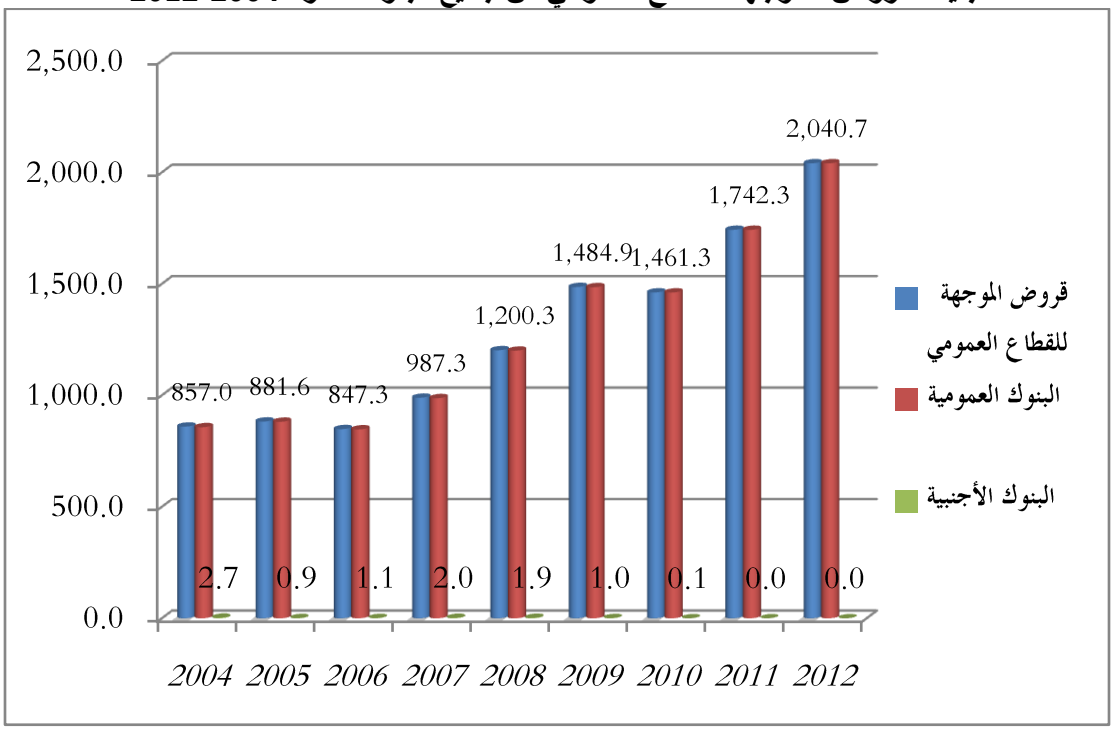

رسم البياني رقم: (05)
بنية القروض الموجهة للقطاع الخاص من جميع البنوك الفترة 2004-2012

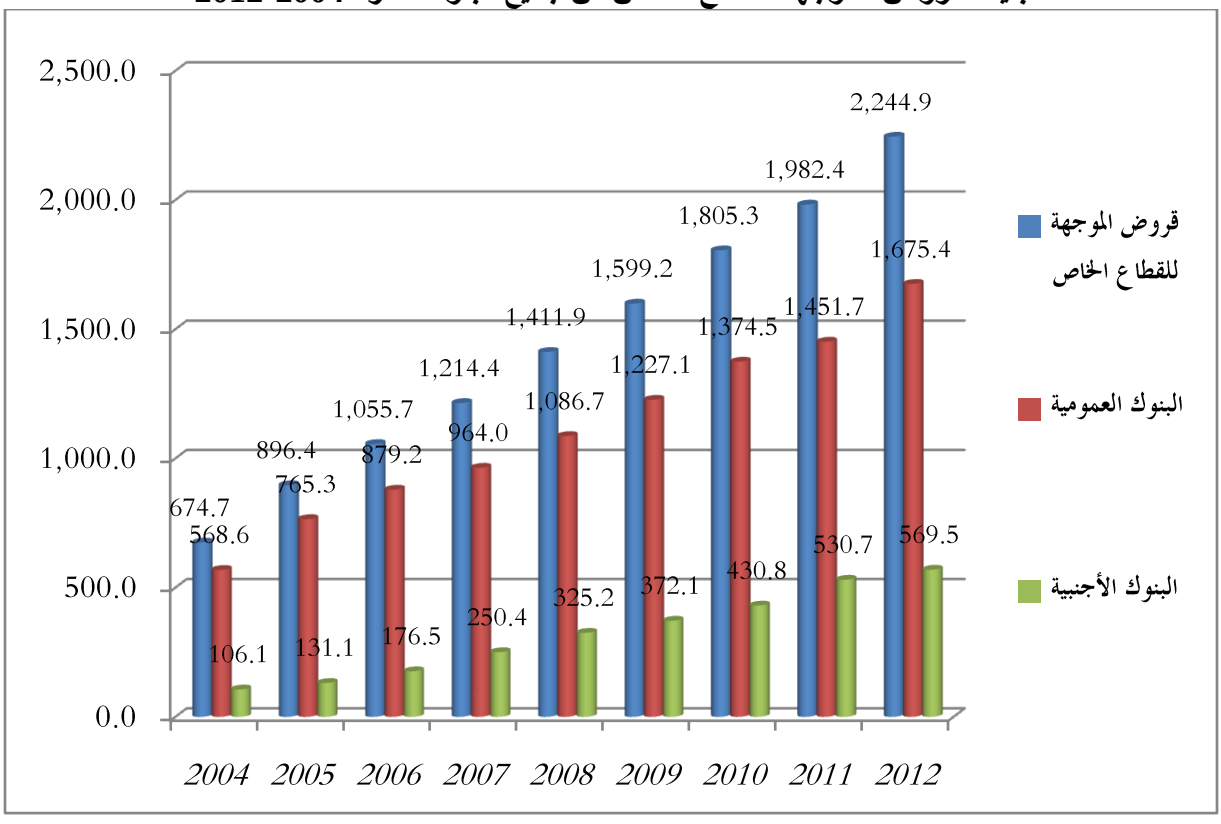

الملاحظ من خلال الأعمدة البيانية أن البنوك العمومية تحتكر تمويل القطاع العمومي حيث وصلت نسبة التمويل من إجمالي القروض الموجهة للقطاع العمومي إلى 100% في سنتي 2011 و2012 بينما بلغت هذه النسبة أكثر من (99.60%) لباقي السنوات الدراسة، وهذا ما يدل على أن مساهمة البنوك الأجنبية في تمويل القطاع العمومي تكاد معدومة خلال سنوات الدراسة وتنحصر مساهمتها في تمويل القطاع الخاص، إذ تراوحت نسب هذه البنوك الأجنبية من إجمالي القروض الموجهة القطاع الخاص ما بين 14.63% و26.77% خلال سنوات الدراسة وتعود الهيمنة والسيطرة في تمويل هذا القطاع للبنوك العمومية أيضا إذ تراوحت نسب تمويلها في هذا القطاع ما بين 73.23% و85.37% من إجمالي القروض الموجهة لهذا القطاع.

3-2- دراسة مقارنة للمؤشرات الربحية: إن الدراسة المقارنة للمؤشرات الربحية بين البنوك العمومية والأجنبية، تساعد على معرفة المردودية والإنتاجية لكل منهما، لهذا سيتم عرض جدول يوضح هذه المؤشرات و تقتصر الدراسة على سنوات (2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010).

جدول رقم: (4) تطور مؤشرات الربحية لجميع البنوك العمومية والأجنبية (2004-2010)

البنوك العمومية	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العائد على الحقوق الملكية (**ROE**)	%3.38	%5.63	%17.41	%23.64	25.01 %	27.41 %	%22.70
العائد على الأصول (**ROA**)	%0.19	%0.30	%0.75	%0.87	0.99 %	%1.33	%1.25
الرفع المالي (**EM**)	17	18	23	27	25	21	18
هامش الربح (**PM**)	%7.46	%10.70	%25.11	%33.39	40.07 %	55.15 %	%54.45
منفعة الأصول (**AU**)	%2.58	%2.82	%2.97	%2.61	2.47 %	%2.41	%2.30
البنوك الأجنبية	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العائد على الحقوق الملكية (**ROE**)	%23.48	%25.43	%23.40	%28.01	25.60 %	21.84 %	%16.79
العائد على الأصول (**ROA**)	%1.72	%2.38	%2.49	%3.21	3.27 %	%3.28	%3.49
الرفع المالي (**EM**)	14	11	9	9	8	7	5
هامش الربح (**PM**)	%39.74	%50.88	%43.71	%45.83	42.31 %	44.02 %	%48.48
منفعة الأصول (**AU**)	%4.33	%4.67	%5.97	%7.01	7.73 %	%7.45	%7.19

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على التقارير السنوية للبنك المركزي للسنوات (2004-2010)

- من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن العائد على حقوق الملكية للبنوك العمومية في إرتفاع من سنة إلى أخرى حيث قدرت النسب

- بـ (3.38%، 5.63%، 17.41%، 23.64%، 25.01%، 27.41%) للسنوات (2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009) على الترتيب، إلا أنه سجلنا إنخفاض طفيف في سنة 2010 إذ بلغت النسبة 22.70%، ويعود هذا الإنخفاض إلى مستوى المؤونات المنجزة من قبل البنوك العمومية، بالمقابل تراوح العائد على الحقوق الملكية للبنوك الأجنبية بـ (21.84%، إلى 28.01%) للسنوات (2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009) على التوالي، في حين سجلنا إنخفاض طفيف في سنة 2010 إذ بلغت النسبة 16.79%، ويعود هذا الإنخفاض لمردودية البنوك الأجنبية إلى إنخفاض في قيمة الرفع المالي التي بلغت 5 خلال هذه السنة، "وكذا ارتفاع

قيمة الحقوق الملكية للبنوك الأجنبية بسبب زيادة في الحد الأدنى لرأسمال في الثلاثي الرابع من سنة 2009"[17]، إلا أن الرفع المالي للبنوك العمومية كان أفضل من الرفع المالي للبنوك الأجنبية خلال جميع سنوات الدراسة.

- أما فيما يتعلق بالعائد على الأصول فهو أيضا في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى بالنسبة للبنوك العمومية، و الذي قدر بـ (0.19%، 030%، 0.75%، 0.87%، 0.99%، 1.33%،1.25%) للسنوات (2004، 2005، 2006،2007، 2008، 2009، 2010) على التوالي، مما يدل على ارتفاع في قيم الأصول المربحة لهذه البنوك، على غرار البنوك الأجنبية إلا أنها سجلت نسب أعلى إذ تراوح عائدها على الأصول بين (1.72% إلى 3.49%) خلال سنوات الدراسة، ما يدل على ارتفاع وتحسن في مردودية أصولها من سنة إلى أخرى.

- وما يلاحظ على مستوى هامش الربح فإن البنوك الأجنبية كانت نسبتها أكبر بكثير من البنوك العمومية، وذلك من سنة 2004 إلى سنة 2008، إذ تراوحت النسبة ما بين (39.74% إلى 50.88%)، في حين تراوحت النسبة للبنوك العمومية ما بين (7.46% إلى 40.07%)، مما يدل على قدرة هذه البنوك الأجنبية في الرقابة و السيطرة على النفقات خاصة مؤونات خسائر القروض، إلا أن في سنتين 2009 و2010 كانت نسب هامش الربح للبنوك العمومية تفوق بقليل البنوك الأجنبية.

- أما منفعة الأصول لكل من البنوك العمومية كانت مستقرة نوعا ما حيث تراوحت هذه النسب مابين (2.30% إلى 2.97%) خلال سنوات الدراسة، في حين ارتفعت نسبة منفعة الأصول للبنوك الأجنبية من سنة إلى أخرى، إذ قدرت هذه النسب بـ (4.33%، 4.67%، 5.97%، 7.01%، 7.73%، 7.45%، 7.19%) للسنوات (2004، 2005، 2006،2007، 2008، 2009، 2010) على الترتيب، ويعود هذا الإرتفاع إلى منفعة الأصول ذات الإيرادات بخلاف الفوائد.

وكخلاصة يمكن القول أن ربحية ومردودية البنوك الأجنبية كانت الأحسن خاصة في سنوات الأولى من الدراسة، إلا أن في السنتين الأخرتين 2009 و2010 تفوقت مردودية البنوك العمومية عن البنوك الأجنبية.

الخاتمة:

إن الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي للدول النامية والدول ذات للإقتصاديات الإنتقالية يمثل حالة خاصة من الإستثمار الأجنبي المباشر. وهذا يعود للمراقبة الخاصة بالنسبة للقطاعات المصرفية لهذه الأخيرة، والإعتقاد بالإستثمار الأجنبي المباشر قد يكون لصالح التنمية المؤسسية والإقتصادية للدول النامية والدول ذات الإقتصاديات الإنتقالية مقارنة بالدول الأخرى، وكما أن الآثار المترتبة للإستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات المصرفية للإقتصاديات الإنتقالية والدول النامية يجب أن تكون إيجابية. ومن هذا المنطلق سعت الجزائر ككل الدول الأخرى ذات للإقتصاديات الإنتقالية والدول النامية إلى جلب الإستثمارات الأجنبية لقطاعها المصرفي وذلك تبعا للإصلاحات البنكية التي قامت بها وإصدار مجموعة من القوانين المشجعة على الإستثمار بتقديم جملة من الإمتيازات والإعفاءات والضمانات للمستثمر الوطني والأجنبي على حد سواء قصد تشجيع وتطوير الإستثمارات. إن الإستثمار المباشر للبنوك الأجنبية في الجزائر لم يبدأ بصدور قانون النقد والقرض سنة 1990، بل الإنطلاقة الفعلية له كانت سنة 1998، باستثناء بنك البركة الجزائري الذي تم إنشاءه في سنة 1990، ويعود هذا التأخر للأوضاع السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، والثقافية الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر خاصة في الفترة بين 1990-1998. وبالتالي فإن ازدياد ممثلي النظام المصرفي الجزائري كان في سنة 1998 وتعددهم بين البنوك والمؤسسات المالية للخواص سواء الوطنيين أو الأجانب.

فمع نهاية سنة 2012 بلغ عدد البنوك والمؤسسات المالية للنظام المصرفي الجزائري إلى 29 مؤسسة، من بينها 6 بنوك عمومية، و13 بنك خاص أجنبي، بنك خاص مختلط، 9 مؤسسات المالية، كما اتسعت شبكة النظام المصرفي الجزائري والتي بلغت 1384 شباك بنكي في نهاية 2012، من بينها 1095 وكالة للبنوك العمومية و289 وكالة للبنوك الخاصة. ورغم هذا التفوق في عدد البنوك الأجنبية في القطاع المصرفي الجزائري الذي وصل في سنة 2012 إلى 13 بنك أجنبي مقابل 6 بنوك عمومية فإن إحتكار السوق المحلية بقي قائما من طرف البنوك العمومية

بنسبة 86%. لكن ما يلاحظ أن مؤشرات النمو للقروض وكذا مؤشرات الربحية للبنوك الأجنبية أكبر من مؤشرات البنوك العمومية مما يدل على المستقبل الأحسن للبنوك الأجنبية خصوصا بعد غياب وحل معظم البنوك الخاصة الوطنية في نهاية 2005.

نتائج البحث:

لقد تم من خلال هذه الدراسة التوصل لعدة نتائج أهمها ما يلي:

- يعود الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات المصرفية للدول النامية والدول ذات الإقتصاديات الإنتقالية بفوائد عديدة وآثار إيجابية لصالح التنمية المؤسسية والإقتصادية لهذه الدول مقارنة بالدول الأخرى.

-إن الإصلاحات المصرفية التي قامت بها الجزائر خاصة فيما يتعلق بقانون النقد والقرض لسنة 1990، سمحت بالاستثمار الأجنبي للبنوك الأجنبية والذي أدى إلى تعدد وازدياد ممثلي النظام المصرفي الجزائري.

-رغم الاستثمار الأجنبي للبنوك الأجنبية في الجزائر إلا أن احتكار البنوك العمومية للسوق المحلية مازال قائما مما يدل على افتقار السوق للمنافسة الحقيقية.

-إن ارتفاع مؤشرات النمو للبنوك الأجنبية وتفوق مؤشرات ربحيتها عن مؤشرات البنوك الوطنية يندر بالمستقبل الجيد لها.

-خلقت البنوك الأجنبية حركية في تطور السوق خاصة فيما يتعلق بتعامل مع القطاع الخاص، حيث دفعت بالبنوك العمومية إلى رفع حجم القروض الموجهة لهذا القطاع مما ساعد على تحقيق العدالة في توزيع القروض بين القطاعين.

-قدمت البنوك الأجنبية خدمات متنوعة للمؤسسات الخاصة الوطنية والأجنبية، مما ساعد في جلب الاستثمار الأجنبي للجزائر.

-إن تواجد البنوك الأجنبية في الجزائر يسمح للوسطاء الماليين الجزائريين في كسب التكنولوجيا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وكذا المعرفة والقدرة على التسيير.

التوصيات المقترحة:

حتى يتسنى تأمين تطور ثابت للنظام المصرفي الجزائري، يمكن ذكر بعض التوصيات التالية:

-استمرارية تطبيق سياسة الانفتاح والتحرير بواسطة إجراءات مناسبة، والتي باستطاعة البنوك والمؤسسات المالية الوطنية تحملها في إطار رفع الكفاءة، والتي من شأنها أيضا تحسين القدرات التنافسية للمؤسسات المحلية من جهة، وخلق عدالة بين المؤسسات البنكية والمالية من جهة أخرى.

-يجب على البنوك العمومية ممارسة الأساليب المعاصرة لمسايرة حداثة البنوك خاصة فيما يتعلق بالابتكارات المالية(المشتقات المالية)، والهندسة والصناعة المصرفية.

-إعادة هيكلة بعض البنوك العمومية بواسطة عدة إجراءات كرفع رأس المال من أجل زيادة المنافسة، أوعن طريق الاتحاد والاستحواذ على بنوك خاصة وطنية في وضعية سيئة.

الإحالات والمراجع

(1) عرفان تقي الحسني، **المرجع الأخير**، ص، 53.

(2) Abdellatif Benachenhou, **le Budget au Marché**, Algérie: Alpha Editions, 2004, pp, 58/59.

(3) Stijn CLAESSENS and Marion JANSEN, **The Internationalization of Financial Services (Issues and Lessons for Developing countries)**, Collection: The World Bank and World Trade Organization, The Hague. London. Boston: Editions Kluwer Law International, 2000, PP, 438-439.

(4) مصطفى كمال السيد طايل، **الصناعة المصرفية في ظل العولمة**، مصر: إتحاد المصارف العربية، 2009، ص ص، 302-303.

(5) Stijn CLAESSENS and Marion JANSEN, **Ibid**, P, 439

(6) مصطفى كمال السيد طايل، **الصناعة المصرفية في ظل العولمة**، المرجع السابق، ص، 303.

(7) Stijn CLAESSENS and Marion JANSEN, **Ibid**, PP, 439-440.

(8) مصطفى كمال السيد طايل، **الصناعة المصرفية في ظل العولمة**، المرجع السابق،ص ص، 303-304.

(9) Philippe GASUAULT, Stéphane PRIAMI**, La Banque Fonctionnement et Stratégies**, Paris: Editions Economica, 2ème Edition, 1997, PP, 312-313.

(10) Philippe GASUAULT, Stéphane PRIAMI, **Ibid**, PP, 313-314.

(11) Mehdi NEKHILI, Catherine KAROTIS, **Stratégies Bancaires Internationales**, Op.Cit, PP, 82-84.

(12) Mehdi NEKHILI, Catherine KAROTIS, **Ibid**, PP, 85-86.

(13) Abdelkrim Sadeg**, le système bancaire Algérien**, Algérie: Editions ABEN, 2004, PP, 24/25.**(14)** Abdelkrim Sadeg , **Ibid**, PP,25/26

(15) الموقع الإلكتروني لجريدة النهار مقال بتاريخ 2010/10/31 بعنوان: **توجه بنك الجزائر للتحديد المبكر لعناصر الهشاشة المصرفية**، تاريخ الإطلاع: **2015/11/12**

http://www.ennaharonline.com/ar/latestnews/dernieres_nouvelles_algerie/69134

(16) بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2007** التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، ص121.

(17) Banque d'Algérie, **Rapport Annuel 2010**, Algérie: Juillet 2011, p, 92.